(حاشية)

امام المحققين وتاج المدققين

الشيخ الصبان على ملوى

السلم أسكنه الله

فسيح جنته

آمين

م

(وبهامشه شرح الملوى المذكور على السلم)

(محل مبيعه بالمطبعة الازهرية)

(ادارة الراجى من الله الغفران)

(حضرة السيد محمد رمضان)

(الطبعة الثانية)

(بالمطبعة الازهرية المصرية)

(سنة ١٣١٩ هجرية)

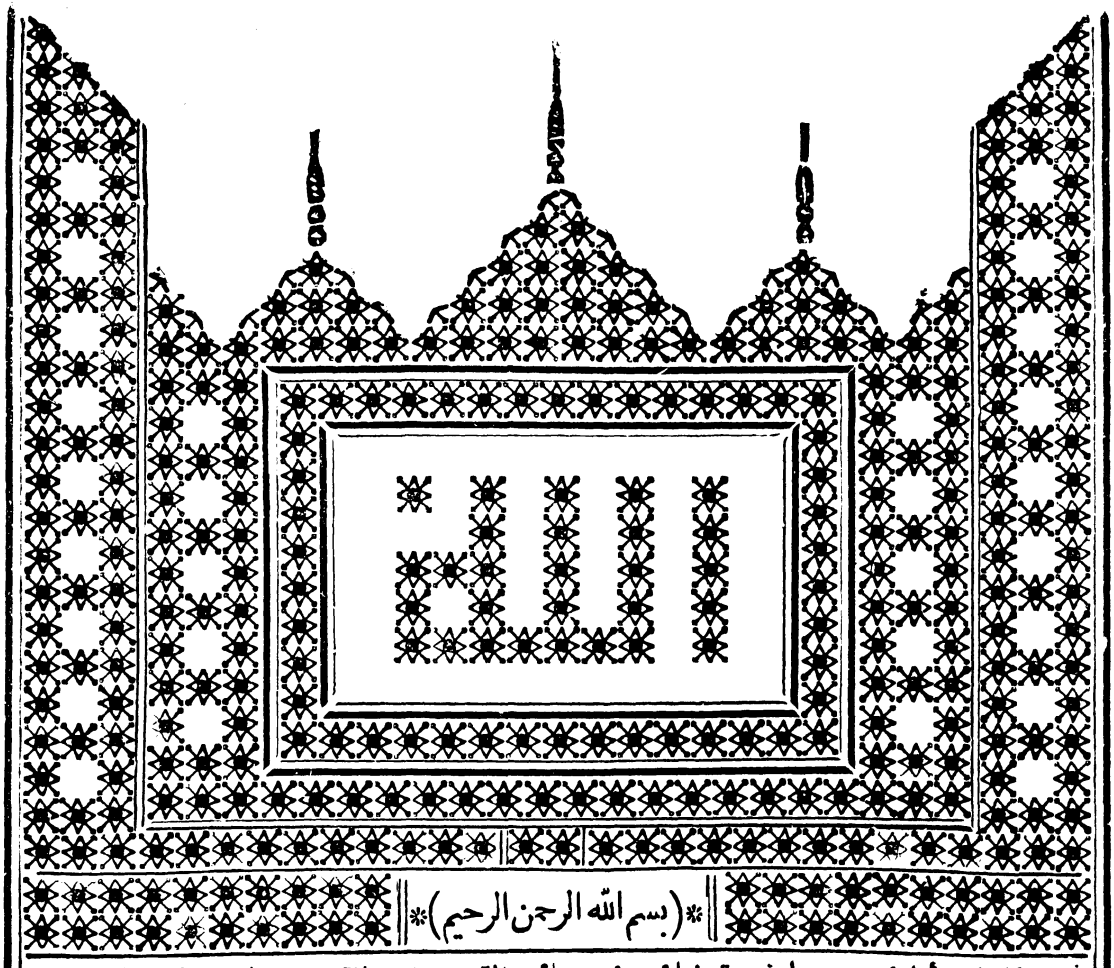

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نحمدك يا من أفاض على رياض عقولنا غيوث سحائب التصورات والتصديقات وأطلع في سموات بصائرنا شموس معرفة الكليات والجزئيات ونشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك المنعم على أجناس المخلوقات بأنواع الهبات ونشهد أن سيدنا محمدا عبدك ورسولك المبعوث بالبرهان الواضح والقول الشارح والآيات البينات صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ما ترنحت أشكال الغصون بانفاس النسمات وأفصح ذو منطق عما في خزائن ضميره من المكنونات (أما بعد) فيقول راجي الغفران محمد بن علي الصبان أحسن الله عمله وبلغه في الدارين أمله لما من المولى اللطيف على هذا العبد الضعيف بقراءة الشرح الصغير على السلم لشيخنا الرحلة الاستاذ الملوى على مؤلفه وعليه رضوان الرب الاكرم وباقرائي ذلك الكتاب لجم غفير من مهرة الطلاب وتحصل منها ما يسره الله تعالى من تقريرات شريفة وتحقيقات بديعة منيفة ونكات ألمعية ودقائق لوذعية نظمتها في سلك التصنيف وجعلتها حاشية على هذا الشرح المنيف فجاءت بحمد الله تسر الناظرين يشهد برفعة مكانها وعلو شأنها أذكياء المحصلين وبرزت بعون الله عز وجل شمسا في سماء التحقيق سمية الجناب عن أن يكون لها على الشرح المذكور شقيق واعلم اني وقفت لهذا الشرح على حاشيتين الاولى الحاشية المنسوبة للعلامة الكبير الشهير عطية الاجهوري رحمه الله تعالى وأصلها تقريرات كتبها بعض أفاضل اخواننا على نسخته من الشرح بعضها من تقرير مؤلفه حين اقرائه اياه وبعضها مما ظهر له فامر شيخنا المذكور بتجريدها وزاد عليها من الشرح الكبير وغيره والكون أصلها ذلك كان فيها تساهل كثير سنبه على غالبه الثانية حاشية أخينا الفاضل المتقن الشيخ أحمد ابن يونس الخليفي وفقني الله واياه والمسلمين وهذه كنت آليت على نفسي لمقتض أن لا أنظر فيها مدة اقرائي الشرح وتأليف الحاشية فلما أتممت اقراءه ونسويدها سبرت حاشيته فالتقطت منها محاسن فاتقى ووجدته فاته من محاسن حاشيتي ما لا يحصى ووافق خاطره خاطري في أشياء وتساهل في مواضع كثيرة

جدا سنشير الى بعضها ولو بمجرد ذكر ما يخالفه كما يعلم جميع ذلك بالوقوف على حاشيتي وحاشيته وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب (قوله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) ينبغي لكل متكلم في فن أن يتبرك بذكر طرف مما يتعلق بالبسملة والحمدلة من جهة ذلك الفن فأقول اما البسملة فعلى كونها جملة خبرية تكون القضية شخصية ان قدر نحو ابتدئ او انا مبتدئ أو ابتدائي بالاضافة العهدية وكلية ان قدر نحو يبتدئ كل مؤمن أو المؤمن يبتدئ أو ابتدائي باللام والاضافة اللتين للاستغراق (أقول) وجزئية ان قدر نحو يبتدئ بعض المؤمنين او بعض ابتدائي أو يبتدئ المؤمن أو ابتدائي باللام والاضافة اللتين للجنس في ضمن بعض غير معين وهذه اللام هي المسماة في اصطلاح البيانيين لام العهد الذهني ومهملة ان قدر نحو يبتدئ المؤمن أو ابتدائي باللام والاضافة اللتين للجنس في ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية أو الكلية وبعض هذه الاوجه أظهر من بعض كما لا يخفى على البصير وجوز بعضهم أن تكون كلية القضية هنا باعتبار اضافة اسم الجلالة استغراقية وشخصيتها باعتبارها عهدية وأورد عليه أن مدار الكلية وغيرها على الموضوع لا على المحمول وأجيب بان المحمول موضوع في المعنى فالمعنى اسم الله تعالى ابتدئ به ولهذا قال النحاة المحمول مخبر عنه في المعنى ونظر المنطقي الى المعنى لا اللفظ (أقول) وعلى قياس اعتبار اضافة الاسم في كلية القضية وشخصيتها تعتبر في جزئيتها واهمالها ثم أقول لا يصح أن تكون القضية طبيعية بان يراد الجنس من حيث هو ولا باعتبار الموضوع لفظا اذ لا يصح أن يراد من المؤمن مثلا الجنس من حيث هو لانه لا يقع منه ابتداء أو مصاحبة او استعانة ولا باعتبار اضافة اسم اذ لا يصح أن يراد جنس الاسم من حيث هو لانه لا ينطق به حتى يقع ابتداء به أو مصاحبة أو استعانة واعلم ان لكل نسبة قضية كيفية في نفس الامر تسمى مادة وعنصرا ويسمى اللفظ الدال عليها في القضية الملفوظة وحكم العقل بتكيف النسبة بها في القضية المعقولة جهة والكيفيات أربع الضرورة وهي وجوب النسبة عقلا والدوام وهو استمرارها عقلا والامكان المنقسم قسمين عاما وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف للحكم وخاصا وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف والطرف الموافق والاطلاق وهو تحقق النسبة بالفعل وقد قسموا القضية باعتبارها خمسة عشر قسما هي الموجهات الضروريات السبع الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة والوقتية المطلقة والوقتية اللادائمة والمنتشرة المطلقة والمنتشرة اللادائمة والدوائم الثلاث الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة والممكنتان الممكنة العامة والممكنة الخاصة والمطلقات الثلاث المطلقة العامة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية كما سيأتي بسطه اذا عرفت ذلك فكيفية القضية هنا اما الامكان عاما او خاصا واما الاطلاق لا غيرهما فيصح ان تكون من احدى الممكنتين او المطلقات الثلاث بان يقال بسم الله الرحمن الرحيم بالامكان العام أو بالامكان الخاص أو بالاطلاق العام أو بالاطلاق لادائما أو بالاطلاق لاضرورة ونحو بعضهم جعلها من غير ذلك غير مستقيم أما على كون جملة البسملة انشائية فليست قضية بالكلية لان القضية هي الخبر ومن أراد تحقيق خبريتها وانشائيتها فليرجع الى رسالتنا الكبرى على البسملة وأما الحمدلة فعلى كونها خبرية تكون القضية شخصية ان جعلت أل للعهد وكلية ان جعلت للاستغراق وجزئية ان جعلت للجنس في ضمن بعض غير معين ومهملة ان جعلت للجنس في ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية أو الكلية (أقول) لا مانع من جعل القضية هنا طبيعية بان يراد جنس الحمد من حيث هو ويصح توجيه القضية هنا بالاطلاق العام وبالامكان بقسميه الا ان خص الحمد بالحمد القديم فبالامكان العام وبالاطلاق العام وبالضرورة وبالدوام اما على كونها انشائية أي لانشاء الثناء بمضمونها الانشاء مضمونها حتى يشكل كما سيأتي ايضاحه فليست قضية بالكلية لما مر (أقول) بقي ههنا بحث نفيس وهو ان أل في الحمد ان جعلت للعهد والمعهود الحمد القديم فقط بتسميته جده تعالى لنفسه وحمده لاصفيائه امتنع كون اللام للملك اذ شأن المملوك الحدوث وان جعلت للعهد والمعهود ما مر مع حمد أصفيائه له أو لجنس الحمد القديم وجنس الحمد

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله

الحادث أولا ستغراق افرادهما فان أريد كل على حدته صح كونها للملك بالنسبة للحادث ولغيره بالنسبة للقديم وان أريد المجموع من حيث هو مجموع صح كونها للملك لان مجموع القديم والحادث حادث فاعرف ذلك (قوله العالم بالكليات والجزئيات) من المعلوم ان تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلية المشتق منه فمقتضى العبارة علية العلم لثبوت الحمد لله ولا يخفى ما فيه اما أولا فلان من الحمد الحمد القديم بناء على ان المراد بالحمد ما يشمله كما هو المتبادر وليس ثبوته له معللا بالعلم وأما ثانيا فلان ثبوت حمد الحوادث له تعالى ليس لخصوص العلم بل لكونه الاله الحق المنعم بجميع النعم المتصف بالصفات الجميلة العلم وغيره من الخلق والرزق اه ويجاب عنهما بان المعلل هنا ليس نفس الحكم الذى هو الثبوت المذكور بل الثناء به فان قلت المحمود عليه لا يكون الا اختياريا قلت المراد بالاختيارى ما يشمل الاختيارى حكما وهو ماله دخل ما فى صدور فعل اختيارى ولو بالشرطية فدخل فيه ذات الله وجميع صفاته والكليات جمع كلى نسبة الى الكل من نسبة الجزء الى كله فان الكلى كالماهية الانسان جزء من حقيقة فرده كزيد اذ حقيقته الماهية الانسانية مع التشخص والجزئيات جمع جزئى نسبة الى الجزء من نسبة الكل الى جزئه ومن الجزئيات ذات الله تعالى وان كان لا يطلق عليها اسم الجزئى تأدبا اذ المراد بالتصور فى تعريف الجزئى التصور ولو بوجه وفى قوله والجزئيات رد على الفلاسفة الذين ينكرون علم الله بالجزئيات كما ينكرون حشر الاجساد ويقولون بقدم العالم وقد كفروهم بهذه الثلاثة لكن أول بعض المحققين كلامهم فى المسائل الثلاثة بما يخرجهم من الكفر وجلب ذلك يطول (قوله الهادى العقول) بجر العقول على الاضافة ونصبها على المفعولية والهداية الدلالة وتتعدى الى المفعول الثانى بالى واللام ولا يلزم من كونها بمعنى الدلالة ان تتعدى تعديتها فلا يقال ان الدلالة تتعدى بعلى ثم تارة يراد منها مطلق الدلالة كما فى قوله تعالى وأما ثمود فهديناهم وتارة يراد الموصلة كما فى قوله تعالى انك لا تهدى من أحببت والانسب ان يراد بالعقول النفوس لانها المدركة حقيقة والعقول آلات أو يقدر مضاف اى ذوى العقول وال فيها جنسية او عهدية والمعهود عقول العلماء لا ستغراقية المثلا ينافيه قوله الى حل الخ اذ لم يهد كل عقل الى ذلك (قوله الى حل صعاب المعقول) الحل مصدر حل يحل بالضم بمعنى الفك اما يحل ضد يحرم فبالكسر واما يحل بمعنى ينزل فبالضم والكسر وبهما قرئ قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبى ففى الكلام استعارة تصريحية أصلية اذا شبه التسهيل بالفك أو مكنية اذا شبه صعاب المعقول بالحبال المعقدة تشبيها مضمرا فى النفس وجعل الحل تخييلا واضافة صعاب الى المعقول على معنى من التبعيضية أو على معنى لام النسبة اى الصعاب المنسوبة للمعقول من نسبة الجزء للكل أو على معنى فى بجعل المعقول ظرفا مجازا من ظرفية الجزء فى الكل والمراد بالمعقول ما قابل المنقول وهو المدرك بالعقل من غير مدخلية النقل وربما سمى به خصوص المنطق وارادته هنا تورث ركاكة مع قوله بطرق الخ كما يظهر بادنى تأمل (قوله بطرق اكتساب التصورات والتصديقات) الباء للآلة متعلقة بحل والطرق جمع طريق يذكر ويؤنث وجمع التصور والتصديق مع انهما مصدران لاختلاف النوع اذ التصور يكون تصور موضوع ويكون تصور محمول ويكون تصور نسبة بدون اذعان لها على ما سيأتى والتصديق يكون تصديقا بنسبة قضية حملية ويكون تصديقا بنسبة قضية شرطية الى غير ذلك وجمع الطريق مع ان اكتساب التصورات بطريق واحد وهو القول الشارح واكتساب التصديقات بطريق واحد وهو القياس فهما طريقان اما لانه كثيرا ما يراد بالجمع ما فوق الواحد لا سيما فى هذا الفن واما لانه اعتبر تعدد أنواع كل من الطريقين وافراده واما لانه أراد بالطرق هذين الطريقين ومباديهما فبادى القول الشارح الكليات الخمس ومبادى القياس القضايا ثم استعمال الطرق فيما ذكر مجاز بالاستعارة لانها حقيقة فى المحسوسات (قوله والصلاة والسلام) ان جعلت هذه الجملة خبرية لفظا انشائية معنى وجعلت جملة الحمد كذلك فلا كلام فى صحة العطف وكذلك ان جعلتا خبريتين لفظا ومعنى لحصول المقصود منهما على هذا التقدير أيضا أما

العالم بالكليات والجزئيات الهادى العقول الى حل صعاب المعقول بطرق اكتساب التصورات والتصديقات والصلاة والسلام

جملة الحمد فلان الاخبار بمضمونها من جملة افراد الحمد اذهو وصف بجميل وأما جملة الصلاة والسلام فلما قاله بعضهم من ان المقصود بها التعظيم لا حقيقة الدعاء وهو حاصل بالاخبار بمضمونها اما اذا جعلتا متحدتا القيتين ففي صحة العطف الخلاف الجاري في عطف الانشاء على الخبر وعكسه ولمنع رأي البيانيين وابن مالك وابن عصفور نقلا له عن الاكثرين والجواز رأي الصفار وجماعة آخرين فالاولى حينئذ جعل الواو استئنافية لانها تدخل على الاسمية كما في قوله تعالى وأجل مسمى عنده كما تدخل على المضارع في نحو لتبين لكم ونقر في الارحام وان قصرها بعضهم على الثاني والعدول الى الصلاة لما في التصلية من الايهام والى السلام لما كلة الصلاة والانسب ان أل فيهما للعهد والمعهود الصلاة والسلام الاكملان (قوله على سيدنا محمد) أي كائنان على سيدنا محمد فالخبر لمجموع المتعاطفين ويحتمل انه للاول وخبر الثاني محذوف لدلالة خبر الاول عليه فتكون جملة الثاني وخبره المحذوف معترضة بين الاول وخبره أو للثاني وخبر الاول محذوف لدلالة خبر الثاني عليه فتكون الواو بينهما عاطفة جملة على جملة وأولى هذين الاحتمالين أولهما لان الحذف أليق بالاواخر ولا يخفاك تقرير الاستعارة التبعية في على والسيد فيعمل فيأوه الاولى الساكنة زائدة والثانية المتحركة اصلية منقلبة عن واو لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون من سادي سود اذا فاق شرفا ومحمد بدل او عطف بيان وقولهم المبدل منه في نية الطرح اغلبي كما قاله جماعة او من حيث العمل لا المعنى كما قاله آخرون أو معناه كما قاله الدماميني ان البدل مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان (قوله الجامع لاجناس الكمالات والفضائل) نعت لمحمد لا لسيدنا اذ لا يلزم تقديم البدل أو عطف البيان على النعت مع انه يقدم على جميع التوابع عند اجتماعها على الصحيح والجنس والنوع والصنف والضرب والقسم بمعنى واحد لغة ولما تغايرت الثلاثة الاول عرفا فكان الاول أعم من الثاني والثاني أعم من الثالث ذكرها الشارح على هذا الترتيب تقديما للاعم كما تقول زيد حيوان انسان زنجي والكمالات جمع كمال وهو المزية أعم من ان تكون قاصرة وهي التي تتحقق وان لم يتعد أثرها للغير كالعلم او متعدية وهي التي لا تتحقق الا بتعدي أثرها للغير كالكرم وتسمى الاولى فضيلة وجمعها فضائل والثانية فاضلة وجمعها فواضل فعطف الفضائل على الكمالات من عطف الخاص على العام للسجع أو لكثرة الفضائل عن الفواضل وظاهر ان تسمية الاولى فضيلة والثانية فاضلة مجرد اصطلاح والافكل من الاسمين من الفضل وهو الزيادة فكل صفة زائدة على محلها تستحق لغة ان تسمى فضيلة وفاضلة والمراد بجمعه أجناس الكمالات اتصافه بالفرد الاعلى من كل جنس منها فان قلت الكمالات جمع قلة فلا يدل على ما فوق العشرة قلت القلة والكثرة انما يعتبران في نكرات الجموع دون معارفها كما صرح به غير واحد من المحققين منهم شيخ الاسلام زكريا في شرحه على البخاري في كتاب الايمان عند قوله صلى الله عليه وسلم آية الايمان حب الانصار وآية النفاق بغض الانصار فمعارف الجموع صالحة للقلة والكثرة وفي كلام الشارح نوع من البديع وهو بناء السجع أو النظم على روي ومنه في النظم قول الحريري

يا خاطب الدنيا الدنية انها ✽ شرك الردى وقرارة الاكدار
دار متى ما أضحكت في يومها ✽ أبكت غدا بالهما من دار

(قوله المختار) هو هنا اسم مفعول فألفه منقلبة عن ياء مفتوحة لتحركها وانفتاح ما قبلها وان كان يجيء اسم فاعل أيضا فالفه منقلبة عن ياء مكسورة لما مر وقوله من أفضل الانواع اي من أفراد افضل الانواع اذ المختار فرد فيكون المختار منه افرادا وأفضل الانواع هو النوع الانساني على مذهب جمهور أهل السنة خلافا للمعتزلة وبعض أهل السنة في تفضيلهم النوع الملكي وان اتفق الجميع ما عدا الزمخشري على ما يتبادر من كشافه من أفضلية جبريل على افضلية النبي صلى الله عليه وسلم على سائر المخلوقات وأل في الانواع للاستغراق وتفضيل الكامل على الناقص انما يكون نقصا اذا فضل عليه بخصوصه اما اذا فضل عليه في ضمن عام فلا كما هنا ولما كان لا يلزم من اختياره من بين افراد أفضل الانواع أشرفية اصله وقبيلته قال

على سيدنا محمد الجامع لاجناس الكمالات والفضائل المختار من أفضل الانواع وأشرف اصناف الاروماث والقبائل

وأشرف الخ واضافة أصناف الى ما بعدها للبيان والاروومات جمع أرومة كسهولة وهى الاصل والقبائل جمع قبيلة وهى الجماعة أصلهم واحد وفى كلامه تلميح الى قوله صلى الله عليه وسلم ان الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريشا من كنانة واصطفانى من قريش بنى هاشم واصطفانى من بنى هاشم فانا خيار من خيار من خيار ولم يقل من خيار مرة رابعة ليوافق ما قبله لكراهتهم تكرار اللفظ فوق ثلاث مرات قال الامام ابن تيمية وقد أفاد الخبر ان العرب أفضل من العجم وان قريشا افضل من العرب وان بنى هاشم أفضل قريش وان المصطفى صلى الله عليه وسلم أفضل بنى هاشم فهو افضل الناس نسبا ونفسا وليس فضل العرب فقريش فبنى هاشم لمجرد كون المصطفى منهم وان كان هذا من الفضل بل هم فى أنفسهم افضل وبذلك ثبت للنبى صلى الله عليه وسلم انه أفضل نسبا ونفسا والزم الدور كذا ذكره المناوى (قوله وعلى آله وأصحابه) ان أريد بالآل من تحرم عليهم الزكاة وهم مؤمنو بنى هاشم وبنى المطلب عندنا امامنا الشافعى ومؤمنو بنى هاشم فقط عند الامام مالك كان بين الآل والاصحاب عموم وخصوص من وجه فعطفهم على الآل لادخال الصحب الذين ليسوا بآل كابى بكر وعمر وعثمان وان أريد بالآل أتقياء الامة او جميع أمة الاجابة كما هو الانسب فى مقام الدعاء على ما قالوا كان بينهما العموم والخصوص المطلق فالعطف لشرف الاصحاب وتمامه قلت على ما قالوا الان المرضى عندى ان لا يطلق القول بانسبية ارادة أمة الاجابة فى مقام الدعاء بل التفصيل بحسب ذلك الدعاء ان كان حاله يناسب ارادة أهل بيته حمل الآل عليهم كما فى قولك اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا وان كان يناسب ارادة الاتقياء حمل عليهم كما فى قولك اللهم صل على محمد وعلى آله الذين جعلتهم بالتقوى وحفظتهم من المعاصى وان كان يناسب ارادة أمة الاجابة حمل عليهم كما فى قولك اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين شرفتهم باتباعه (قوله ذوى العقول الزكية) الاحسن انه صفة للآل والاصحاب وان المراد بالعقول النفوس لانها المخاطبة والمدركة حقيقة ولا ستلزام زكاء النفوس زكاء العقول دون العكس لان ميل النفس الى الشهوات وميل العقل الى الكمالات لكن ان أريد بالآل أتقياء الامة كان المراد بالزكية النامية أو الطاهرة من دنس المعاصى وان أريد به امة الاجابة كان المراد النامية أو الطاهرة من دنس الكفر (قوله وصائبى الانظار) الاضافة على معنى فى اى الصائبين فى انظارهم يقال صاب وأصاب اى وافق الواقع والانظار جمع نظر وسيأتى وفى نسخة وصوائب الانظار على ان الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف والمعطوف عليه على النسخة الاولى ذوى وعلى النسخة الثانية العقول فان قلت فى اضافة الصفة الى الموصوف اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة عين الموصوف قلت المتجه عندى جوازها نظرا الى تغايرهما بدلالة الصفة على ما لم يدل عليه الموصوف من المعنى القائم به على انه قد نقل بس ان العلامة ابن عرفة قال ان الحق مذهب الكوفيين من جواز اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظ ومنها قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة اه وقولهم من اضافة الصفة الى الموصوف أى ما كان صفة الى ما كان موصوفا والمراد الصفة والموصوف بالمعنى اللغوى فلا يرد ان النعت لا يتقدم على المنعوت ولا يضاف اليه (قوله وعلى التابعين) هم المجتمعون بالصحابة ولو يسيرا أو بدون رواية على الاصح عند المحدثين وقوله ومن تبعهم ضميره يرجع الى التابعين فقط على الاقرب والمراد بمن تبعهم من عمل عملهم وان لم يكن على عقبهم والباء فى باحسان بمعنى فى والمراد بالاحسان العمل الصالح الايمان وغيره من الطاعات أو الايمان فتدخل عصاة المؤمنين والاول أنسب بتبيينهم بقوله من ذوى الانوار وبدائع الاسرار وان أمكن ان يراد أنوار واسرار الايمان والثانى أنسب بمقام الدعاء لكن ان أريد بالآل جميع أمة الاجابة لم يحسن ان يراد بمن تبع التابعين ما يشمل عصاة المؤمنين لدخول من تبعهم حينئذ فى الآل ولا وجه لتخصيصهم بالذكر ثانيا كما انه اذا أريد بالآل اتقياء الامة لم يحسن ان يراد بمن تبعهم من تبعهم فى الاعمال الصالحة لما ذكر فافهم والانوار جمع نور وهو بمعنى

وعلى آله وأصحابه ذوى العقول الزكية وصائبى الانظار وعلى التابعين ومن تبعهم باحسان من ذوى الانوار و بدائع الاسرار

الضياء والضوء لغة وقال أهل الهيئة النور ما كان عرضيا كنور القمر فانه عارض له من الشمس بمقابلتها له وانطباع ضوئها فيه لشدة صقالته والضوء والضياء ما كان ذاتيا كضوء الشمس وسائر الكواكب ومما استدلوا به قوله تعالى هو الذى جعل الشمس ضياء والقمر نورا والبدائع جمع بديع فعيل بمعنى مفعل وهو المخترع لا على مثال سابق ويأتى بمعنى اسم الفاعل أيضا ومنه بديع السموات والارض ويطلق البديع على الزق ومنه الحديث ان تهامة كبديع العسل حلوا أوله حلوا آخره شبهها بزق العسل لانه لا يتغير بخلاف اللبن قاله فى المختار والاسرار جمع سر ويأتى لمعان الانسب منها هنا الشئ الذى يكتم لعزته وحسنه واضافة بدائع الى الاسرار اما بمعنى من أو من اضافة الصفة للموصوف (قوله أما بعد) بنصب الظرف على نية لفظ المضاف اليه أى ارادته وملاحظته وبنائه على الضم على نية معناه أى ارادة مدلول المضاف اليه وملاحظته مع قطع النظر عن لفظه وعدم ملاحظته وانما بنى فى هذه الحالة لشبهه بأحرف الجواب فى الاستغناء بها عن اللفظ الذى بعدها ولما انتفى هذا الاستغناء فى الحالة الاولى لان اللفظ المنوى كالثابت لم يبن فيها الظرف هذا ما يظهر لى فى معنى نية اللفظ ونية المعنى وفى وجه البناء فى الحالة الثانية دون الاولى ولعله أقرب مما لغيرنا فتأمل وانما كان بناؤه على حركة ليعلم أن له اصالة فى الاعراب وللتخلص من التقاء الساكنين وانما كانت الحركة ضمة لتكمل له جميع الحركات ولتخالف حركة بنائه حركة اعرابه والاولى كون الظرف متعلقا بالجزاء وهو اقول المحذوف والمعنى مهما يكن من شئ فاقول بعد ما تقدم انى كنت الخ لاطلاق الشرط حينئذ وعدم تقييده بهذه البعدية بخلاف ما اذا جعل متعلقا بالشرط والمعلق على شئ مطلق أقوى تحققا من المعلق على مقيد ولان تقييد القول المجعول جزاء بهذه البعدية أدل على امتثال طلب البدء بالبسملة والحمدلة من تقييد الشرط بها وانما قدر القول لوجوب استقبال الجزاء بالنسبة الى الشرط وكون الشارح شرح كتاب السلم أمر مضى فكيف يعلق على مستقبل وهو الشرط ولان مضمون الجزاء هنا وهو كونه شرح فيما مضى كتاب السلم أمر ثابت سواء صدر منه فى هذا الشرح المختصر التسمية فما بعدها أولا فما معنى تقييده بكونه بعد ما صدر منه هنا بناء على المختار من تعليق الظرف بالجزاء لكن قال الفاضل الرودانى فى حاشيته على التصريح انما يحتاج الى ما ذكر لو كان الشرط هنا للتعليق لكن قدمر انه لمجرد الاستلزام والربط اه بقى أنه يعكر على تقدير القول تصريح الاشمونى فى شرح قول ابن مالك وحذف ذى الفا قل فى نثر الخ بوجوب حذف الفا مع حذف القول ويجاب بأنه غير متفق عليه ففى المغنى والهمع حكاية قول بوجوب ذكر الفا فى الاختيار حتى مع حذف القول وأن الجزاء فى قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم الآية فذوقوا أى فيقال لهم ذوقوا (قوله فانى الخ) توطئة لبيان السبب الحامل على تاليف هذا الشرح المختصر الآتى فى قوله ثم رأيت الخ والتأكيد هنا لشرف الخبر أو لتنزيله منزلة المشكوك فيه أو المنكر تواضعا من الشارح حيث استصغر نفسه عن أن يكون شرح كتاب السلم الشرح الموصوف بما يأتى وجعل ذلك منه حقيقة بان يشك فيه أو ينكر فاكد لذلك (قوله قد كنت شرحت فيما مضى الخ) أقحم كنت المتوغلة فى المضى لئلا يتوهم لو اقتصر على شرحت ان شرحت بمعنى اشرح على حد أتى أمر الله وقوله فيما مضى تأكيد أو للاشعار ببعد زمن ذلك الشرح الكبير لاستعماله عرفا لذلك (قوله كتاب السلم) من اضافة الاعم الى الاخص وهى الاضافة التى للبيان وأما البيانية فهى التى بين متضايفين بهما عموم وخصوص وجهى وهو مجرد اصطلاح مع أن منهم من لا يفرق بينهما أو من اضافة المسمى الى الاسم (قوله شرحا بديع الاتقان) مصدر مبين للنوع ان أريد به المعنى المصدرى ومنصوب بنزع الخافض أى بالفعل عند نزع الخافض ان أريد به الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة أى بشرح وهذا أنسب بالاوصاف الآتية وكون النصب بنزع الخافض سماعيا غير متفق عليه كما بينته فى حاشية الاشمونى والاتقان الاحكام واضافة بديع الى الاتقان من اضافة الصفة المشبهة الى مرفوعها كحسن الوجه وأما رفع الاتقان على الفاعلية لبديع ونصبه على التشبيه بالمفعول به فيمنع منهما الرسم لاقتضائهما تنوين

(أما بعد) فانى قد كنت شرحت فيما مضى كتاب السلم شرحا بديع الاتقان

بديع وتنوين المنصوب يرسم ألفا ولا ألف هنا مع أن الرفع قبيح والنصب ضعيف كما بين فى محله (قوله مشتملا على فرائد التحقيقات) الفرائد جمع فريدة وهى الدرة الثمينة المفردة بظرف لنفاستها والتحقيقات جمع تحقيق يطلق بمعنى ذكر الشئ على الوجه الحق وبمعنى اثبات الشئ بدليل ثم يحتمل أن يكون باقيا على معناه المصدرى وأن يكون بمعنى اسم المفعول أى الاحكام المحققة وعلى كل يحتمل أن الاضافة فى فرائد التحقيقات من اضافة المشبه به الى المشبه أو للبيان أو على معنى من التبعيضية فيكون فى فرائد التحقيقات استعارة مصرحة حيث شبه أحاسن التحقيقات بالفرائد ويحتمل على بقاء التحقيق على معناه المصدرى أن الاضافة من اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية أى الاحكام الحاصلة من التحقيقات وفى فرائد على هذا أيضا استعارة مصرحة حيث شبه تلك الاحكام بالفرائد ثم ان أريد بالشرح الالفاظ وبفرائد التحقيقات الاحكام المحققة كان من اشتمال الدال على المدلول وان أريد بالشرح الالفاظ وأبقيت التحقيقات على معناها المصدرى ولم تجعل اضافة الفرائد اليها من اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر كان من اشتمال آلة الشئ عليه وان أبقى الشرح على معناه المصدرى وأريد بفرائد التحقيقات الاحكام المحققة كان من اشتمال الشئ على مدلول آلته وان ابقى الشرح على معناه المصدرى وأبقيت التحقيقات على معناه المصدرى كان من اشتمال الكل على الاجزاء وعلى هذا يقاس الامر فيما يأتى والاشتمال على جميع ما تقدم معنوى لا حسى (قوله ونكات التدقيقات) النكات جمع نكتة بالضم وهى فى الاصل ما يحفره الانسان بنحو عود عند تفكره فى أمر ما مشتقة من النكت وهو البحث فى الارض بنحو عود شبه بها المسئلة اللطيفة المميزة عن نظائرها فى الحسن بجامع التميز ثم صارت حقيقة عرفية فيها والتدقيقات جمع تدقيق يطلق بمعنى ذكر الشئ على وجه فيه دقة وبمعنى اثبات المسئلة بدليلين وبمعنى اثبات المسئلة بدليل واثبات الدليل بدليل وبمعنى استعمال الفكر فى المعانى والالفاظ ثم يحتمل بقاء التدقيق على معناه المصدرى فتكون الاضافة من اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية وأن تكون بمعنى الاحكام المدققة فتكون الاضافة على معنى من التبعيضية أو للبيان (قوله وبدائع العرفان) مصدر عرف كالمعرفة وفى كونها بمعنى العلم خلاف والذى درج عليه شيخ الاسلام زكريا فى رسالة الحدود له أنها بمعناه وأنه ورد اطلاقها فى حقه تعالى وتمنع دعوى استدعائها سبق الجهل والاضافة من اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية ومنع بعض بقاء العرفان هنا على معناه المصدرى ناشئ عن عدم فهم الاضافة كما فهمناه والله الموفق والمراد بالعرفان عرفان الشارح فأل عهدية أو عرفان الشارح وغيره فأل جنسية (قوله وذللت) عطف على شرحت وفى نسخة اسقاط الواو فتكون الجملة صفة ثانية لشرحا لان الجمل بعد النكرات صفات كما لا يخفى والتذليل جعل الشئ ذليلا منقادا والمراد به هنا التسهيل على طريق الاستعارة المصرحة التبعية أو المجاز المرسل ويحتمل أنه شبه فى نفسه صعاب المشكلات بقوم ذوى امتناع وتعاص على طريق الاستعارة المكنية والتذليل تخييل والاضافة فى صعاب المشكلات من اضافة الصفة الكاشفة الى الموصوف نعم ان جعلت الصعاب بمعنى شديدة الصعوبة كانت الصفة غير كاشفة واحتمل كون الاضافة على معنى من التبعيضية (قوله على طرف الثمام) بضم المثلثة نبت ضعيف يسد به فرج السقوف والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف أى ووضعتها فهو من باب حذف الواو مع ما عطفت لعدم اللبس او بذللت على تضمينه معنى وضعت تضمينا نحويا وقد نقل ابو حيان فى ارتشافه عن الاكثرين أنه ينقاس فهو من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز أو بحال محذوفة من فاعل ذللت أى واضعا لها ومن مفعوله أى موضوعة فعلى هذين التضمين بيانى وهو مقيس وكونها على طرف الثمام اى على حده الاعلى وهو قائم فى منبته كناية عن سهولة تناولها والكناية ذكر الملزوم وهو هنا الوضع على طرف الثمام وارادة اللازم وهو هنا سهولة التناول (قوله واستخرجت) السين والتاء لتحسين اللفظ وضمير منه يرجع الى كتاب السلم واختلاف الضمائر مرجعه الا يضر اذا دلت القرينة ويحتمل ان من بمعنى فى كما وجد فى بعض

مشتملا على فرائد التحقيقات ونكات التدقيقات وبدائع العرفان وذللت فيه صعاب المشكلات على طرف الثمام واستخرجت منه مستودعات أسرار

النسخ فالضمير للشرح والظرف لغو متعلق باستخرجت أو مستقر حال مقدمة من مستودعات اسرار والمسوغ لمجيء الحال من النكرة تقديم الحال وتخصيص النكرة بالاضافة وهذا الاحتمال أعني كون من بمعنى في وان أشعر بعموم المستخرج منه كما هو مقتضى الحذف الا أن الاحتمال الاول أبلغ لتضمنه مدح الشرح بقوة خدمته للمتن وتقيده بمنطوقه ومفهومه ومخبآته ومدح المتن بكونه منطويا على مخبآت ودقائق ومدح مصنفه بان فيه قوة على تأليف متن على هذا الوجه واضافة مستودعات أسرار من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله وطرائف أفهام) الطرائف بالطاء المهملة جمع طريف وهو الشئ الجديد كالطارف وضدهما التليد والتالد لانهما الشئ القديم والافهام جمع فهم وهو الادراك فيحتمل ان يكون باقيا على معناه المصدري فتكون الاضافة من اضافة الصفة للموصوف أو من اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية ويحتمل ان يكون بمعنى المفهومات فتكون الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف أو على معنى من التبعيضية ويصح على غير أول وجهي الاحتمال الاول أن تكون الطرائف جمع طريفة والمراد بالافهام افهام الشارح او افهام الشارح وغيره (قوله وظفرت منه) أي من كتاب السلم ويحتمل أن من بمعنى في والضمير للشرح والكلام في اضافة دقائق أنظار كالكلام في اضافة طرائف أفهام (قوله ومخبآت أستار) المخبآت جمع مخبأة وهي في الاصل الحسناء المستورة بالخباء لكن اذا أضيفت الى ما تستر به كما هنا استغنى عن قوله بالخباء فرارا من التكرار والمراد بها هنا الدقائق على طريق الاستعارة المصرحة والاستار جمع ستر بكسر السين وهو ما يستر به وهو ترشيح للاستعارة باق على حقيقته أو مستعار للالفاظ (قوله واهتديت فيه) أي في كتاب السلم أو في الشرح والجار والمجرور على الاول حال مقدمة من مجرور على بناء على تجويز ابن مالك وموافقيه تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف لا صفة له مقدمة عليه لامتناع تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثاني اما لغو متعلق باهتديت أو حال مقدمة من مجرور على كما مر (قوله على غرائب نكات) من اضافة الصفة للموصوف أو على معنى من التبعيضية وكذا قوله وعرائس أبكار ويصح جعل التركيبين من قبيل التركيب التوصيفي وان كان الانسب بما قبلهما جعلهما من الاضافي والعرائس جمع عروس وهو الزوج رجلا كان أو امرأة أيام البناء والابكار جمع بكر ضد الثيب وفي التركيب استعارة مصرحة حيث شبه المسائل الحسنة التي لم تحم حولها أفهام القاصرين بالعرائس الابكار (قوله ثم رأيت ان الهمم الآن قد قصرت) رأى علمية سد مسد مفعوليها أن ومعمولاها وفي نسخة اسقاط أن فالمفعول الاول الهمم والثاني جملة قد قصرت وجعل رأى على نسخة الاسقاط بصرية بتقدير مضاف أي أصحاب الهمم وجملة قد قصرت حالا تكاف لا دليل عليه ولا محوج اليه مع أن المقصود بالرؤية قصور الهمم لا ذوات أصحابها في حال القصور والهمم جمع همة بفتح الهاء وكسرها وهي في اللغة الارادة يقال هم بالشئ أي أراده وبابه رد قاله في المختار وعرفا حالة للنفس يتبعها غلبة انبعاث الى نيل مقصود ما فان تعلقت بمعالي الامور فعلية أو بسفاسفها فدنية والمراد بالآن زمن تأليف هذا الشرح الصغير وما بعده وما قبله بيسير لا مدة حركة واحدة من حركات فلك معدل النهار كما هو معنى الآن عند الحكماء وفي كون فتحته اعرابية أو بنائية وما موجب بنائه خلاف بين النحاة مبين في محله وقصرت من القصور وهو العجز أو من القصر ضد الطول لكن جعله من هذا يحوج الى تكاف تجوز (قوله في هذا الزمان) تعبيره به هنا وفيما قبله بالآن للتفنن والزمان عند المتكلمين مقارنة متجدد موهوم لمتجدد معلوم كمقارنة مجيء زيد لطلوع الشمس فهو من مقولة الاضافة واختلف الحكماء فيه على أقوال منها أنه حركة فلك معدل النهار فهو من مقولة الاين ومنها أنه مقدار حركته فهو من مقولة الكم ومنها أنه نفس الفلك فهو من مقولة الجوهر اذا علمت ذلك علمت أنه من المعقولات على بعض الاقوال فيكون استعمال اسم الاشارة فيه على هذا البعض من قبيل الاستعارة المصرحة التبعية لانه موضوع

وطرائف أفهام وظفرت منه بدقائق انظار ومخبآت أستار واهتديت فيه على غرائب نكات وعرائس ابكار ثم رأيت ان الهمم الآن قد قصرت والعقول في هذا الزمان

لكل مشار اليه حاضر محسوس وتقريرها أنه شبه أولا المعقول الكلى بالمحسوس الكلى بجامع قوة التميز عند المتكلم أو السامع فسرى التشبيه بين الجزئيات فاستعرنا بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظ هذا الموضوع للجزئى المحسوس لجزئى معقول فهى تبعية للتشبيه بين الكليين كما حققه المولوى فى تعريب الرسالة الفارسية وبيناه غاية البيان مع الخلاف فى ذلك فى رسالتنا فى الاستعارات (قوله قد تبلدت) أى صارت بليدة فصيغة التفعل هنا للصيرورة كتحجر الطين وتكدرت أى تغيرت من عطف اللازم على الملزوم (قوله فصرفت الهمة ثانيا) أى صرفا ثانيا فهو مفعول مطلق أو زمنا ثانيا فهو ظرف أو حالة كونى ثانيا أى عاطفا لها فهو حال مؤكدة وصرف الشئ الى الشئ عطفه وتوجيهه اليه فيكون فى كلامه استعارة مكنية حيث شبه الهمة بدابة يصرفها سائقها الى الجهة التى يريدها بجامع التوصل بكل تشبيها مضمرا فى النفس وصرفت تخييل وهذه الجملة معطوفة على جملة رأيت من عطف المسبب على السبب (قوله نحو الاختصار) أى جهته فشبه الاختصار ببلدة ذات جهة تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة المكنية ونحو تخييل ويحتمل ان لفظ نحو ترشيح للاستعارة المكنية فى الهمة والذى يظهر لى أن نصب نحو بنزع الخافض وهو الى لا بالظرفية لانها على معنى فى وجهة الاختصار مصروف اليها المصروف فيها الى شئ والمراد باختصار الشرح الكبير الاتيان ببعض مافيه وترك البعض لا الاتيان بجميع ما تضمنه من المعانى فى عبارة مختصرة لانه خلاف الواقع فقوله والاقتصار عطف تفسير وال فى الاختصار بدل عن الضمير على مذهب الكوفيين أو التقدير نحو الاختصار له على مذهب البصريين (قوله ونبذ الاغيار) أى طرح أغيار التحقيقات كالاقوال الضعيفة التى حكاها فى الشرح الكبير ولا تنافى بين ما يقتضيه ماهنا من اشتمال الكبير على غير التحقيقات وقوله سابقا مشتملا على فرائد التحقيقات الخ لان اشتماله على ماذكره سابقا لا ينافى اشتماله على غيره مما لا يعاب بايراد مثله كالاقوال الضعيفة فان قلت كيف أدخل ال على أغيار مع قول النحاة ان غير من الاسماء التى لا تقبل ال لتوغلها فى الابهام قلت حكوا فى باب الاستثناء ثلاثة أقوال فى غير قيل تتعرف بالاضافة مطلقا وقيل لا تتعرف مطلقا وقيل ان وقعت بين ضدين تعرفت كما فى قوله تعالى صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم والا فلا فعلى القول الاول ينبغى أن تقبل ال على أنه لا يلزم من عدم قبول المفرد عدم قبول الجمع بقى ان مقتضى ماذكره من اقتصاره على التحقيقات التى فى الكبير وترك ماسواها ان جميع ما خلا عنه الصغير مما هو فى الكبير ليس تحقيقا والواقع خلافه لاشتمال الكبير على تحقيقات تتعلق بالمتن وبالفن ليست فى الصغير ويمكن دفعه بجعل ال فى التحقيقات جنسية ولا يلزم من اقتصاره على جنس تحقيقات الكبير وترك ماسواه ان جميع ما انفرد به الكبير ليس تحقيقا فافهم (قوله مازجا) المزج الخلط الشديد الذى لا يمكن معه تمييز وبابه نصر كما فى المصباح والمراد هنا مطلق الخلط لحصول التميز فيكون مجازا مرسلا من ذكر المقيد وارادة المطلق وهو اما حال منوية من فاعل صرفت أى ناويا المزج أو مقارنة من فاعل الاختصار والاقتصار المحذوف وكانه قال نحو اختصارى اياه أو اقتصارى فيه حالة كونى مازجا أو من فاعل فعل محذوف أى وتلبست بذلك مازجا (قوله امتزاج الماء بالراح) نائب مناب المفعول المطلق والاصل امتزاجا مثل امتزاج الماء بالراح فاختصر والراح الخمر قيل سميت راحا لارتياح شاربها اليها ولها أسماء كثيرة وكثرة الاسماء قد تكون لمجرد شهرة المسمى وان كان خسيسا على انه يمكن اعتبار شرفها عند غواتها وفى الكلام تشبيه ضمنى للشرح بالماء بجامع ان كلا مسهل لتناول ماز ج به ورافع لصعوبته وللمتن بالراح بجامع احتياج كل فى سهولة تناوله الى غيره فان قلت فى تشبيه المتن بالراح شئ من الذم قلت اشتمال المشبه به شئ لجامع بينهما جيد على ذميم لا يضر فى التشبيه ألا ترى انه شبه بالاسد مع اشتماله على ذمائم كالبخر وبالقمر مع لزوم طرو النقص له على انه يمكن أن يراد بالراح راح الجنة وبالماء ماء التسنيم الممزوج به راحها كما قال تعالى ومزاجه من تسنيم وقوله والجسد بالروح فيه أيضا تشبيه ضمنى للشرح بالروح بجامع توقف الانتفاع على كل والمتن بالجسد

قد تبلدت وتكدرت فصرفت الهمة ثانيا نحو الاختصار والاقتصار على التحقيقات ونبذ الاغيار مازجا للشرح بالمشروح امتزاج الماء بالراح والجسد بالروح

بجامع انه لا ينتفع بكل الا بواسطة غيره وبما قررنا يعلم أن فى كلامه نشرا على ترتيب اللف ثم نشرا على تشويش اللف لكن كان الانسب اضافة الامتزاج الى الروح لان السريان لها لا للجسد فهى أحق بان ينسب الامتزاج اليها وان كان كل ممتزجا بالآخر وليوافق التركيب قبله فى جعل ما شبه به المتن ممزوجا به كما جعل المتن كذلك فى قوله مازجا الشرح بالمشروح ولهذا قال فى الكبير امتزاج الارواح بالاشباح والذى دعاه الى ما صنعه هنا مراعاة السجع فاعترض على هذه النكات اللطيفة (قوله وما توفيقى الا بالله) أى وما كونى موفقا الا باعانة الله فالتوفيق هنا مصدر المبنى للمفعول بناء على الصحيح من جواز صوغ مصدر للمبنى للمفعول عند عدم اللبس وانما قدرنا المضاف للتخلص من دخول الباء على الفاعل المستكره عند أهل اللسان لايهام كونه آلة لما شاع من دخول الباء على الآلة أفاده الزمخشرى فى كشافه وانما جعلنا التوفيق هنا مصدر المبنى للمفعول ليلائم تقدير المضاف المذكور والتوفيق خلق قدرة الطاعة فى العبد ولا احتياج الى زيادة وتسهيل سبيل الخير اليه لاخراج الكافر بناء على أن القدرة عرض يقارن الفعل كما ذهب اليه الاشعرى اذ ليس فى الكافر على هذا قدرة الطاعة بل فيه استطاعتها فقط أما على ان القدرة تسبق المقدور كما ذهب اليه غيره ورجحه كثير فيحتاج (قوله عليه توكلت) تقديم المعمول لافادة الحصر وهو هنا من حصر الموصوف فى الصفة أى توكلى محصور فى كونه على الله وعلى فى مثل هذا التركيب مجردة عن حقيقة الاستعلاء لاستحالته هنا وانما هى لمجرد الارتباط والتعلق أتى بها الضرورة تعدى الفعل والتوكل تفويض الامور الى خالقها وترك التدبير تسليما لخالق الكائنات (قوله واليه أنيب) أى أرجع يقال آب وباء وتاب وثاب وأناب بمعنى رجع والتقديم هنا أيضا لافادة حصر الموصوف فى الصفة (قوله ابتدئ أو ابتدائى الخ) أشار بذلك الى اصالة الباء والى صحة تقدير متعلقها فعلا واسما عاما أو خاصا وان كان الاولى كونه فعلا لانه الاصل فى العمل خاصا لانه أمس بالمقام وفى تقدير الشارح ذلك مؤخرا اشارة الى أولوية تاخيره لافادة الحصر وهو من حصر الموصوف فى الصفة أى حصر الابتداء ممثلا فى كونه باسم الله وهو قصر افراد ان قصد به الرد على من يعتقد شركة غير الله فى طلب الابتداء باسمه وقصر قلب ان قصد به الرد على من يعتقد ان غيره تعالى هو المطلوب الابتداء باسمه وقصر تعيين ان قصد به الرد على المتردد فيمن يطلب الابتداء باسمه ولا يرد على جعل التقدير بسم الله الرحمن الرحيم ابتدائى كائن أن المصدر لا يعمل محذوفا ولا مؤخرا لان محل ذلك اذا لم يكن المعمول ظرفا أو مجرورا لتوسعهم فيهما ومحل مجرور الباء نصب على المفعولية بالمتعلق المقدر الا اذا أقيم مجموع الجار والمجرور مقام المتعلق بعد حذفه لكونه عاما أو خاصا دلت عليه قرينة فيكون محل المجموع اعراب هذا المتعلق فعلا رفع ان جعل متعلقا بخبر حذف وأقيم المجموع مقامه كما يقول أكثر النحاة فى نحو زيد فى الدار ان الخبر هو المتحمل للضمير والعامل فيه الرفع هو الجار والمجرور لقيامهما مقام المتعلق وصيرورته كالعدم وان رجح المتأخرون أنه المتعلق المحذوف لملاحظته فى الجملة ونصب ان جعل متعلقا بحال حذفت وأقيم المجموع مقامها والاصل أؤلف مستعينا أو متبركا باسم الله مثلا هذا هو الموافق لما رجحه بعض المحققين من أن المحل اذا كان الظرف لغوا للمجرور فقط واذا كان مستقر المجموع الجار والمجرور وقولهم لا محل للحرف أى وحده وأن المستقر هو ما حذف عامله العام أو الخاص لقرينة وأقيم مقامه نحو زيد فى الدار أى كائن وزيد من العلماء أى معدود والا للغو بخلافه فاعرف ذلك (قوله بالبسملة) تطلق مصدرا للبسمل اذا قال بسم الله وعلما على بسم الله الرحمن الرحيم كما هنا (قوله تأسيا) مفعول لاجله أى اقتداء بالقرآن وهو فى الاصل مصدر قرأ غلب شرعا على اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتحدى باقصر سورة منه وفى قوله تأسيا بالقرآن اشارة الى أنه امام متبع وتلميح الى قوله تعالى وكل شئ أحصيناه فى امام مبين والعزيز يطلق على ما لا نظير له وعلى الغالب ويصح ارادة كل منهما وارادتهما معا على طريق استعمال المشترك فى معنييه (قوله وامتثالا) أى طاعة لمقتضى الخ انما قال

وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدئ او ابتدائى او أؤلف او تأليفى وابتدأ بالبسملة تأسيا بالقرآن العزيز وامتثالا لمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم فيما اخرجه الائمة

لمقتضى لان الامر فيه ضمنى وكانه قال ابدؤا فى أموركم ذوات البال بسم الله الرحمن الرحيم فكل أمر الخ ولتضمنه الامر عبر فى جانبه بالامتثال وفى جانب القرآن بالتأسى لعدم تضمنه الامر كتضمن الحديث والقول ان أبقى على معناه المصدرى كانت جملة كل الخ مفعولا وكانت ما فى قوله فيما أخرجه أى رواه واقعة على قول بالمعنى المصدرى أيضا من ظرفية الخاص فى العام لا يقال انما روى الائمة المقول لانا نقول لو سلم ذلك فروايتهم المقول متضمنة لروايتهم القول وان كان بمعنى المقول كانت جملة كل الخ بدلا أو عطف بيان وما واقعة على مقول والظرفية من ظرفية الخاص فى العام أيضا والائمة بهمزتين وبابدال الثانية ياء جمع امام وقد يكون امام جمعا كما فى قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما والمراد بهم هنا أئمة الحديث (قوله كل أمر) المراد به واحد الامور لا واحد الاوامر واضافته على معنى اللام وان لم يصح التصريح بها اذ هو غير لازم والمعنى الافراد المنسوبة للامر ذى البال نسبة الجزئيات لكليها (قوله ذى بال) عبر بذى دون صاحب لان الوصف بذى أشرف لاقتضائه متبوعية الموصوف وتابعية المضاف اليه بعكس صاحب ومن ثم وصف الله يونس فى مقام ذكر الانبياء ومدحهم بذى النون وفى مقام النهى عن التشبه به بصاحب الحوت والبال يطلق على معان منها الحال والقلب والحوت العظيم كما فى القاموس والمختار والمراد به هنا الحال أى ذى حال يهتم به شرعا وقيل القلب على أن المراد قلب متعاطى ذلك الامر فتكون الاضافة لادنى ملابسة أى كل أمر يهم قلب متعاطيه ويشغله أو على أن المراد قلب ذلك الامر تشبيها لحالته المهتم بها بالقلب بجامع الشرف على طريق الاستعارة المصرحة ولا ينافى هذا ان من معانى البال الحال كما مر فلا استعارة لما حققه حفيد السعد من ان اللفظ المشترك فى اصطلاح التخاطب اذا استعمل فى أحد معانيه لا باعتبار انه موضوع له اللفظ بل باعتبار علاقة بينه وبين معنى آخر من معانيه كان مجازا فاحفظه أو تشبيها فى النفس للامر المهم بانسان فى الشرف مع الرمز الى المشبه به بشئ من لوازمه وهو البال على طريق الاستعارة المكنية (أقول) لا يرد على هذا ان فيه جمعا بين الطرفين لان ذا القلب هو الانسان لانا نمنعه فان ذا القلب أعم من الانسان والمشبه به خصوص الانسان وهو لم يذكر بخصوصه ولا يضر دخوله فى عموم ذى القلب وفى كلام الشارح عند قول المصنف مادام الحجا يخوض الخ ما يدل لذلك كما ستعرفه (قوله لا يبدأ) صفة ثانية لامر ففيه جرى على الاحسن وهو تقديم النعت المفرد على النعت الجملة وقوله فيه أى بسببه ففى سببية فائدة اقحامها مع صحة أن يقال لا يبدا بسم الله الخ افادة ان المطلوب كون الامر ذى البال سببا باعثا على التسمية فى ابتدائه لا مطلق وقوع التسمية فى ابتدائه ولو بسبب آخر بحيث يكون غير منظور اليه عند التسمية ونائب فاعل يبدأ ضمير مستتر يعود على أمر او قوله بسم الله الخ ولا ضمير فى يبدأ (قوله بسم الله الخ) روى بباء واحدة وبباءين فعلى الرواية الاولى المطلوب البدء بسم الله أى اسم كان وعلى الثانية المطلوب البدء بلفظ بسم الله الرحمن الرحيم والاولى أصح فالاحسن ارجاع الثانية اليها بالغاء القيد وقوله فهو أجذم دخلت الفاء فى الخبر لشبه المبتدا هنا باسم الشرط فى العموم لكن هذا قليل لان المبتدأ هنا ليس من صور المبتدأ الذى تدخل فى خبره الفاء بكثرة لشبهه باسم الشرط فى العموم واستقبال معنى ما بعده وهى خمس عشرة صورة موصول بفعل صالح للشرطية بان يكون خاليا من اداة شرط وعلم استقبال وما النافية وقد موصول بظرف موصول بجار ومجرور موصوف باحد هذه الثلاثة فهذه ست صور مضاف الى الموصول أو الموصوف المذكورين وتحته ست صور موصوف بالموصول المذكور وتحته ثلاث صور فالجملة خمس عشرة صورة وأما دخولها فى خبر كل مضافا الى غير الموصوف والموصول السابقين فقليل نحو كل نعمة فمن الله ونحو قول الشاعر

كل أمر مباعد او مداني ✽ فبتقدير حكمة المتعالى

ونحو هذا الحديث أقول ما ذكر من كون دخول الفاء هنا قليلا صرح به بعضهم وهو مسلم ان كان العبرة عند تعدد صفة ما أضيف اليه المبتدا بالصفة الاولى والا فلا بل يكون من الكثير لان المبتدأ هنا مضاف الى

كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم اى مقطوع البركة

موصوف بفعل صالح للشرطية وهو لا يبدأ فاشبه اسم الشرط فى العموم واستقبال معنى ما بعده فاعرفه والاجذم المقطوع اليد أو الذاهب الانامل من الجزام يقال جذمت يده كفرح كذا فى القاموس وعلى الاول اقتصر فى المصباح ويروى أقطع وهو المقطوع اليد كما فى القاموس والمصباح ويروى أبتر وهو مقطوع الذنب كما فيهما والكلام على كل من الروايات الثلاث من باب التشبيه البليغ وهو ما حذفت فيه الاداة والوجه أو من باب الاستعارة المصرحة على الخلاف بين الجمهور والسعد التفتازانى فى نحو زيد أسد والمقصود من الثلاثة أنه مقطوع البركة كما قال الشارح وان تم حسا ومراده البركة الكاملة فلا ينافى وجود أصلها (قوله وفى رواية بحمد الله) التحقيق كما قاله العلقمى أن الحمد المطلوب الابتداء به فى الحديث هو الحمد اللغوى لا العرفى لانه طارئ بعد (قوله رواه) أى بكلتا روايتيه (قوله وحسنه ابن الصلاح وغيره) التحسين بالنسبة الى ابن الصلاح بمعنى نقل تحسين الغير له لان مذهبه أنه لا سبيل فى عصره فما بعده الى التصحيح والتحسين والتضعيف لقصور الهمم وخالفه فى ذلك النووى ويمكن أن يقال حسنه هو بنفسه قبل ان يقول بهذا المذهب (قوله أى الثناء الخ) تفسير للجملة قبله بدليل اعادة الخبر لانه لم يشرحه كما شرح المبتدأ بل أتى به كما فى عبارة المصنف وقوله بجميل الصفات ان أبقيت الباء على ظاهرها من كونها صلة الثناء احتيج الى التجريد فى الثناء فرارا من التكرار وان جعلت سببية أو بمعنى على فلا (قوله اذ الحمد) أى لغة تعليل لمحذوف يدل عليه أى التفسيرية أى وفسرنا بهذا التفسير لان الحمد الخ وقوله هو ضمير فصل أتى به لتأكيد الحصر المستفاد من تعريف جزأى الجملة كما فى قوله تعالى ان الله هو الرزاق كما أفاده فى المطول أو ضمير منفصل أتى به لتقوى الحكم لتكرر الاسناد (قوله الثناء) مصدر أثنى عليه اذا ذكره بخير وقيل اذا أتى بما يدل على اتصافه بصفة جميلة فعلى الاول لا يكون الثناء الا باللسان فلا يحتاج الى قولهم باللسان بخلافه على الثانى فان قلت التعريف يشمل القديم والحادث وهما حقيقتان متباينتان وجمع حقيقتين متباينتين فى تعريف واحد ممتنع قلت امتناعه اذا كان على وجه يحصل به معرفة كل من الحقيقتين بخصوصها بالكنه وما هنا ليس كذلك (قوله بالجميل) الباء سببية أو بمعنى على اذ كون الجميل غير حادث مطبوع انما هو شرط فى المحمود عليه لا المحمود به لجواز كونه حادثا مطبوعا كما اذا أثنيت على زيد بحسنه بسبب احسانه اليك وقد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كما اذا أثنيت عليه بالاحسان بسببه فالاحسان من حيث الوصف به فى عبارتك محمود به ومن حيث كونه سببا باعثا على الثناء محمود عليه (قوله غير الحادث المطبوع) أى الذى طبع عليه المحمود فى قوله المطبوع حذف وايصال وغير الحادث المطبوع صادق بالقديم وبالحادث غير المطبوع ووصف المعرفة بغير بناء على انها تتعرف بالاضافة الى المعرفة وان لم تكن بين ضدين أو على ان أل فى الجميل جنسية ومدخولها فى حكم النكرة وخرج بهذا القيد الثناء على الحادث المطبوع فانه مدح لا حمد كالثناء لاجل الحسن وعدل عن العبارة المشهورة أعنى قولهم على الجميل الاختيارى لاخراجها الحمد على ذات الله وصفاته لان الاختيارى ما كان عن اختيار وارادة ولا يكون ذلك الا للحادث وان أجيب عنه بان المراد بالاختيارى ما ليس موجودا عن قهر او المراد الاختيارى حقيقة بان كان عن اختيار وارادة أو حكما بان كان له دخل ما فى صدور فعل اختيارى ولم يقل على جهة التعظيم كما قال غيره اخراجا لما قارنه تحقير فانه استهزاء وتهكم لتدور هذه الصورة أو لعدم صدورها من منصف (قوله وابتدأ ثانيا الخ) محصل ما أورده هنا اربعة أسئلة لكن كان الاولى حذف قوله ثانيا لان الثلاثة يتكرر السؤال الثالث وهو قوله وقدم البسملة الخ مع الاول اذ معنى قوله وابتدأ ثانيا بالحمد أتى به بعد اتيانه بالبسملة أولا وهذا محصل الثالث ولان بعض ما مر من التأسى بالقرآن ورواية بحمد الله وهو هذه الرواية لا يقتضى الثانوية ويمكن ان يقال لا دخل لقوله ثانيا فى السؤال وانما زاده فيه لبيان الواقع كذا قيل (وأقول) يمكن وجه آخر وهو ان يكون له دخل ويكون المراد بما مر التأسى بالقرآن أو هو ورواية الحمد غاية ما فيه ان الاول دليل للمقيد والقيد معا والثانى للقيد فقط ويكون

وفى رواية بحمد الله رواه ابو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره (الحمد لله) اى الثناء بجميل الصفات لله اذ الحمد هو الثناء بالجميل غير الحادث المطبوع وابتدأ ثانيا بالحمد لما مر

قوله وقدم البسملة الخ استئنافا بيانيا أجاب به عما يرد على دفع التعارض بما ذكره حاصله ان هذا الدفع حاصل أيضا على تقدير ابتدائه بالحمدلة ابتداء حقيقيا وبالبسملة اضافيا فلم قدم البسملة على الحمدلة وآثرها بالابتداء الحقيقي فهو من تتمة الجواب عن السؤال الثاني لا سؤال مستقل معطوف على قوله وابتدأ الخ ولا يضر انفهامه من قوله وابتدأ الخ لان الاعادة للحاجة لا تعد تكرارا (قوله وجمع بين الابتداءين الخ) هذا السؤال مقطوع فيه النظر عن الترتيب لئلا يحصل تكرار في الاسئلة ولان العمل بالروايتين لا يفتحه (قوله عملا بالروايتين السابقتين) أقول كان عليه ان يقول تأسيا بالقرآن وعملا بالروايتين السابقتين لما لا يخفى (قوله واشارة الى أنه) اى الحال والشأن لا تعارض بينهما أى في الحقيقة وان تبادر الى الذهن اعلم ان توهم التعارض مبني على جعل الباء لمجرد التعدية صلة يبدأ فان جعلت للاستعانة أو المصاحبة فلا لان الاستعانة بشئ أو المصاحبة له لا تنافي الاستعانة أو المصاحبة لشئ آخر كذا قال غير واحد (أقول) الظرف على هذا مستقر حال والاصل في الحال ان تكون مقارنة وحينئذ يرد عليه انه ان أريد بالابتداء في الروايتين الابتداء الحقيقي لم يكن المقارن عليه سوى الاستعانة بذكر شئ واحد أو المصاحبة له فيرجع التعارض وان أريد الاضافي كان مجرد ارادته كافيا في دفع التعارض من غير احتياج الى حمل الباء على خلاف ظاهرها ويرد عليه أيضا انه لا يظهر اذا كان المبدوء فيه قولا اذ النطق بشئ من معا غير ممكن ويمكن دفعهما بان المقارنة في كل شئ بحسبه وأنها هنا بمعنى عدم التراخي فتأمل وبقي لدفع التعارض اوجه اخر ذكرناها في رسالتنا الكبرى على البسملة (قوله اذ الابتداء حقيقي) اى ابتداء حقيقي نسبة الى الحقيقة مقابل المجاز لان حقيقة الابتداء بالشئ جعله اول أمرك وفاتحته فاطلاق الابتداء على الاضافي مجاز علاقته المشابهة في سبق كل وهذه النسبة من نسبة المعنى الى لفظه ان أريد بالابتداء المنسوب المعنى وبالمنسوب اليه لفظ الابتداء المستعمل في موضوعه وهو الظاهر ومن نسبة اللفظ الى المعنى الموضوع هو له ان أريد العكس (قوله وهو ما) أى ابتداء لم يسبقه شئ أى ابتداء أو في الكلام حذف مضاف اى لم يسبق متعلقه بفتح اللام وهو ما بدئ به الشئ (قوله واضافي) أى نسبي وقوله وهو ما كان بالاضافة الى ما بعده اى الذي كان ابتداء بالنسبة الى الفعل الذي بعده سبقه شئ أو لا فهو اعم مطلقا من الحقيقي فكل حقيقي اضافي ولا عكس وآثروا التعبير بالاضافي على التعبير بالمجازي مع انه الانسب في المقابلة لاشعاره بالمراد من غير الحقيقي وانه ما كان ابتداء بالاضافة الى ما بعده هكذا سنح بالبال (قوله لان حديثها أقوى) وجه ذلك بعضهم بان حديث البسملة صحيح وحديث الحمدلة حسن وبعضهم بان حديثهما صحيحان لكن حديث البسملة أصح لان الصحة والحسن والضعف متفاوتة الرتبة وبعضهم بان حديثهما حسنان لكن حديث البسملة أحسن ورجح هذا (قوله كما قيل) فيه اتحاد المشبه والمشبه به اذ الذي قيل هو ان حديثها أقوى والجواب أنهما وان اتحدا ذاتا اختلفا اعتبارا أي باعتبار القائل وهو كاف على انا لا نسلم اتحادهما ذاتا لان الالفاظ اعراض فلا تنتقل عن محالها ولا تقوم بمحلين وليس مراده تضعيف هذا القول لانه الذي رأيناه منصوصا عليه في غير موضع بل الاشارة الى انه ليس من عنديات بل هو منصوص عليه لغيره (قوله وعملا بالكتاب والاجماع) اى الفعلي لما مضى العلماء سلفا وخلفا على تقديم البسملة على الحمدلة (أقول) كان الانسب ان يقول وتأسيا لما مر الا ان يقال افتتاح الكتاب بهما على هذا الترتيب ومضى علماء الامة عليه يتضمنان الامرين وان كان في ذلك خفاء لطلب الشارع متابعة كتاب الله وعلماء الامة فيكون الشارح راعى هنا هذا التضمن الخفي فعبر بالعمل ولم يراعه فيما مر وفيما يأتي لخفائه فعبر بالتأسي وتعبيره هنا بالكتاب وفيما مر بالقرآن تفنن (قوله وآثر) أي اختار وقوله في الحمد متعلق بآثر وقوله بالجملة الاسمية متعلق بالتصدير أي اختار في مقام الحمد التصدير بالجملة الاسمية على التصدير بالجملة الفعلية تأسيا بالآية القرآنية فانها صدرت بالجملة الاسمية وان لم يكن بعدها جملة فعلية في الآية بخلاف المتن فالتأسي انما هو في التصدير بالجملة الاسمية ولا يضر اختلاف الآية والمتن

وجمع بين الابتداءين عملا بالروايتين السابقتين واشارة الى انه لا تعارض بينهما اذ الابتداء حقيقي وهو ما لم يسبقه شئ واضافي وهو ما كان بالاضافة الى ما بعده وان كان مسبوقا وقدم البسملة لانها اولى بالتقديم لان حديثها اقوى كما قيل وعملا بالكتاب والاجماع وآثر التصدير في الحمد بالجملة الاسمية تأسيا بالآية القرآنية

بتعقيب الاسمية بالفعلية فى المتن دون الآية فاندفع ما اعترض به هنا وأل فى الآية لجنس آيات الحمد المفتتح بها السور أو لاستغراقها أو للعهد والمعهود آية الفاتحة وقد يبعد هذا عدوله عن التعبير بالكتاب أو القرآن الى التعبير بالآية القرآنية فتدبر (قوله ولدلالتها) أى الجملة الاسمية على الثبوت أى ثبوت مضمونها (أقول) كان الأولى أن يقول على الثبات أى الدوام لانه هو الذى اختصت بالدلالة عليه الجملة الاسمية لا الثبوت بمعنى الحصول الآن يقال مراده الثبوت الكامل وهو الدائم أو استعمل الثبوت بمعنى الثبات واعلم ان الذى تدل الاسمية عليه بطريق الوضع مطلق الثبوت وأما دلالتها على الدوام فليست بطريق الوضع بل بواسطة غلبة الاستعمال كما قال جماعة أو العدول عن الفعلية كما قال آخرون وبيانه ان أصل الحمد لله حمدت حمد الله فعدل عن ذكر الفعل الى حذفه لدلالة مصدره عليه ثم عن نصب المصدر الى رفعه للدلالة على الدوام ثم أدخلت أل للتعريف على اختلاف أقسامه والفعلية انما تدل بطريق الوضع على مطلق الحدوث أى الوجود بعد العدم ويسمى هذا أيضا تجددا وأما دلالتها على التجدد بمعنى الوجود مرة بعد أخرى اذا كانت مضارعية فبواسطة القرينة الخارجية أو غلبة الاستعمال (قوله دون الفعلية) أقول قد تعارض العلة المذكورة بدلالة الفعلية على التجدد الاستمرارى دون الاسمية الا ان يقال رجح العلة المذكورة بمناسبة الجملة الاسمية للمحمود بها من حيث دلالتها على الدوام الاشرف وأول ما وقع الحمد لاجله وهو ذات الله وصفاته المدلول عليها بقوله لله على الذات بالوضع وعلى الصفات بواسطة وجوبها للذات الموضوع له وان كان من جملة ما وقع الحمد لاجله ما الجملة الفعلية به أنسب لتجدده وهو نعمة اخراج نتائج الفكر المدلول عليها بقوله الذى قد أخرج نتائج الفكر فان قلت لا اشعار فى الكلام بعلية غير نعمة الاخراج من الذات والصفات اذ لم يعهد ان تعليق أمر باسم غير صفة يدل على علية مدلوله قلت الاشعار بعلية ما ذكر بواسطة الذوق حيث قيل الحمد لله الذى أخرج ولم يقل الحمد للذى أخرج مع انه اخصر على ان لفظ الله لما دل على ذات متصفة بصفات الكمال واشتهر اتصافه بها بحيث تلحظ كثيرا الصفات عند سماع هذا الاسم لم يبعد أن يجعل التعليق به فى حكم التعليق بالمشتق كما أفاده الفنرى فى حاشيته على المطول (قوله ومايرد) اى على الجملة الاسمية من أنها لا تدل على تولى المتكلم أى تعاطيه ومباشرته الحمد بنفسه اى لانها خبرية لفظا ومعنى ولا يلزم من الاخبار بثبوت شئ لآخر اتصاف المخبر به فلا تدل الجملة على ان المتكلم حمد بنفسه وانما هى اخبار عن الحمد بثبوته لله وحاصل ما أجاب به اختيار انها انشائية معنى أى لانشاء الحمد بمضمونها لا لانشاء مضمونها حتى يستشكل بان مضمونها وهو ثبوت الحمد لله ليس مقدورا للعبد حتى ينشئه وظاهر صنيعه تسليم انها اذا كانت خبرية لفظا ومعنى لا تدل على تولى المتكلم الحمد بنفسه وليس كذلك لان الاخبار عن الحمد بثبوته له تعالى حمد لانه الثناء بالجميل ووصفه تعالى بثبوت الحمد له ثناء عليه بجميل وأما قولهم الاخبار عن الشئ ليس من ذلك الشئ فمعناه اذا لم ينطبق تعريف المخبر عنه على الاخبار والا كان الاخبار من المخبر عنه كما هنا وكما فى قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب ويمكن ان يكون جواب الشارح بما ذكره على وجه التنزل مع المورد لا على وجه التسليم حقيقة والحاصل ان الايراد المذكور له جوابان أحدهما منع أنها خبرية لفظا ومعنى حتى يرد ما ذكر وهو ما فى الشرح ثانيهما تسليم ذلك وتوجيه تولى المتكلم الحمد بنفسه عليه (قوله على الصحيح) مقابله أنها خبرية لفظا ومعنى ويحصل الحمل بها كالامر ولعل وجه كون ما ذكره هو الصحيح ما قاله بعضهم ان الشارع نقلها الى الانشاء كما نقل بعت واشتريت ونحوهما وانه لا يحوج الى الايراد والجواب السابقين فى تقرير كونها خبرية لفظا ومعنى (قوله الذى قد أخرجا) من المعلوم ان الموصول وصلته فى معنى المشتق فيكون المصنف حمد على هذه النعمة بعد حمده على الذات والصفات على مقتضى قاعدة ان تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلية المشتق منه (أقول) لم يعبر بالمشتق وهو مخرج مع ورود اطلاقه عليه تعالى فى قوله والله مخرج ما كنتم تكتمون وفى قوله ومخرج الحى من الميت لعدم شهرته وذكره فى الاسماء الحسنى المعروفة فعلم ان

ولدلالتها على الثبوت دون الفعلية ومايرد من انها لا تدل على تولى المتكلم الحمد بنفسه اجيب عنه بانها انشائية على الصحيح فتدل عليه (الذى قد أخرجا)

زعم عدم ورود ه باطل (قوله أى أظهر) اقول الاحسن أى اوجد لان الايجاد أبلغ من الاظهار ولان شأن الاظهار ان يكون لموجود قبل وكون النتائج موجودة قبل ظهورها لارباب الحجا غير محقق فتأمل (قوله نتائج الفكر) خص نتائج الفكر التى هى العلوم النظرية بالذكر دون الضرورية لان الضرورية لا خلاف فى أن الله تعالى هو المؤثر فيها وهو بصدد الرد وأيضا الحمد عليها يفهم بالاولى اذ لا كسب للعبد فيها ويحتمل ان يريد بالفكر حركة النفس فى المعقولات التى هى معناه لغة وبالنتائج ما يترتب على هذه الحركة من العلوم سواء كان ضروريا أو نظريا فيكون حمدا على جميع العلوم ضروريها ونظريها أفاده شيخنا المؤلف فى كبيره وعلى هذا الاحتمال يدخل التصور أيضا فى النتائج فتكون النتائج بالمعنى المراد هنا أعم من النتائج الاصطلاحية لشمولها الضروريات والتصورات بخلاف النتائج الاصطلاحية لاختصاصها بالتصديقات النظريات كما ستعرفه (قوله جمع نتيجة) فعيلة بمعنى مفعلة على وزن اسم المفعول ويوجد فى كثير من النسخ بعد قوله جمع نتيجة ما نصه وهى ما يحصل عقب النظر من العلم بالمنظور فيه اهـ وهو تفسير للنتيجة بما يجرى على الاصطلاحين الآتيين للمناطقة والمتكلمين ومن فيه بيان لما والعلم بمعنى المعلوم ليوافق الاصطلاحين الآتيين والباء سببية لا للتعدية اذ المنظور فيه هو الدليل وليست النتيجة العلم بالدليل بل المعلوم بسبب الدليل لكن النسخة التى قرئت فى الدرس على شيخنا المؤلف بسماعى ليست فيها هذه العبارة ولم يأمر القارئ بقراءتها ولم ينبه عليها فكانها كانت فى الاصل ثم ضرب الشيخ عليها ونقلها بعض النساخ قبل الضرب عليها ولذلك لم توجد فى الشرح الكبير (قوله عند المناطقة) جمع منطقى والتاء فيه للاشعار بالنسب أتوا بها فى الجمع عوضا عن ياء النسب فى المفرد (قوله تصديق) أى مصدق به ويفهم منه ان النتيجة لا تطلق عندهم على التصور وقوله من تسليم يشير الى ان المدار على تسليم التصديقين وأنه لا تشترط حقيقتهما فى الواقع وقوله تصديقين اى قولين مصدق بهما فالمصدر فى الموضعين بمعنى اسم المفعول وممن نص على ذلك الشارح فى كبيره فى باب القياس ولم يقل او اكثر لان الاصح ان الحجة لا تتركب من أكثر من مقدمتين وان ما يتراءى تركبه من أكثر فهو أقيسة متداخلة كما ستعرفه وقوله لذاتهما متعلق بيلزم وخرج به التصديق اللازم من تسليم تصديقين لا لذاتهما بل لامر خارج كقولهم زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر ينتج زيد مساو لبكر فليس هذا قياسا اصطلاحا لعدم تكرر الحد الوسط لان الحد الوسط فى الشكل الاول يكون محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى والامر هنا ليس كذلك كما لا يخفى ولما أنتجه نتيجة اصطلاحا لانها انما صدقت ولزمت من تسليم هاتين المقدمتين بواسطة أمر خارج وهو ان مساوى المساوى الشئ مساو لذلك الشئ لا لذاتهما ألا ترى انك لو ابدلت مادة المساواة بمادة العداوة مثلا وقلت زيد عدو لعمرو وعمرو عدو لبكر لم يلزم ان زيدا عدو لبكر والمراد بالتصديق ما يشمل اليقين والظن والجهل المركب فدخلت النتيجة الظنية اللازمة لتسليم تصديقين ظنيين والمجهولة جهلا مركبا اللازمة لمجهولين كذلك (قوله وعند المتكلمين) جمع متكلم وهو الممارس لعلم الكلام وفى تسميته بعلم الكلام أوجه معلومة فى محالها وممن ذكرها التفتازانى فى أول شرح العقائد النسفية (قوله ما يحصل العلم به الخ) أى معلوم شأنه ان يعلم اى يحصل العلم التصديقى به عقب العلم التصديقى بوجه دلالة الدليل أى بالجهة التى بسببها دل الدليل على المدلول كالحدوث فى العالم الذى هو دليل وجوده تعالى ووجه الدليل عند المتكلمين بمنزلة الحد الوسط عند المناطقة والدليل ان جعل شاملا لليقينى والظنى عرف بانه ما يتوصل بصحيح النظر فيه الى العلم أو الظن بمطلوب خبرى وعلى هذا يراد بالعلم فى تعريف النتيجة ما يشمل الظن لكن يلزم عليه دخول المجاز فى التعريف الا أن يدعى شهرته وان خص باليقين أسقط من تعريفه قولنا أو الظن وأبقى العلم فى تعريف النتيجة على ظاهره وقولنا فى تعريف لدليل بصحيح النظر فيه اى بان ينظر فيه من الجهة الموصلة وقولنا بمطلوب خبرى أخرج ما يوصل الى مطلوب تصورى وهو المعرف والفرق بين الاصطلاحين ان كلا من النتيجة والدليل عند المناطقة مركب ولا يلزم ذلك عند المتكلمين وان كلا منهما عند المناطقة يشمل

اى اظهر (نتائج) جمع نتيجة وهى عند المناطقة تصديق يلزم من تسليم تصديقين لذاتهما وعند المتكلمين ما يحصل العلم به عقب العلم بوجه الدليل واسناد الاخراج الى الله تعالى

ما كان عن جهل مركب بخلافهما عند المتكلمين كما عرفت (قوله اشارة) أي ذو اشارة أو مشيرا أو جعل الاسناد نفس الاشارة مبالغة على الاوجه الثلاثة في زيد عدل (قوله الى مذهب أهل الحق) أي أهل المذهب الحق وهو والصدق متحدان ذاتا لانهما الحكم الذي بينه وبين الواقع مطابقة مختلفان اعتبارا لانه ان اعتبرت المطابقة من جانب الحكم سمي حقا أو من جانب الواقع سمي صدقا والاكثر استعمال الصدق في الاقوال ويحتمل ان المراد بالحق الله تعالى فان أهل السنة أهل الله والمذهب مفعل يطلق لغة مصدرا ميميا بمعنى الذهاب واسما لزمان الذهاب واسما لمكانه والمراد به هنا الاحكام المختارة مجازا ثم يحتمل أنه نقل مذهب بمعنى مكان الذهاب من مكان الذهاب الى الاحكام المختارة على سبيل الاستعارة التبعية بأن يكون شبه اختيار الاحكام بسلوك الطريق واستعير للاول اسم الثاني وهو الذهاب واشتق منه مذهب بمعنى الاحكام التي هي محل الاختيار اعني التي وقع عليها الاختيار وجامع التشبيه توجه الارادة في كل ويحتمل أنه نقل مذهب بالمعنى المصدري من سلوك الطريق الى اختيار الاحكام على سبيل الاستعارة الاصلية ثم من اختيار الاحكام الى الاحكام المختارة على سبيل المجاز المرسل لعلاقة التعلق فيكون مجازا بمرتبتين وهذا كله بحسب الاصل فلا ينافي ما صرح به بعضهم من انه صار حقيقة عرفية في الاحكام المختارة هكذا حقق المقام (قوله من العلوم وغيرها) أي كسائر الافعال الاختيارية ومن تبعيضية (قوله وسيأتي الخلاف في الربط) أي الارتباط والتلازم بين الدليل والنتيجة أي بين العلم بالدليل والعلم بالنتيجة كما ستعرفه ومحل اتيانه قول المصنف

وفي دلالة المقدمات ٭ على النتيجة خلاف آت
عقلي أو عادي أو تولد ٭ أو واجب والاول المؤيد

وهو لامام الحرمين والثاني للاشعري والثالث للمعتزلة والرابع للفلاسفة واختار المصنف الاول وسيأتي بسط ذلك وهذا أعني قوله وسيأتي الخ مرتبط بالتعاريف الثلاثة قال الشارح في كبيره فان قلت لو كان الربط عقليا كما هو مذهب امام الحرمين لزم عدم صحة اسناد اخراج النتيجة الى الله تعالى لكونها ليست مقدورة حينئذ بل ان وجد العلم بالمقدمتين وجد العلم بها حتما فيكون العلم بالنتيجة واجبا والواجب لا تتعلق به القدرة قلنا مثل هذا الوجوب عرضي فلا يمنع تعلق القدرة كما أن العرض والجوهر متلازمان يجب وجود أحدهما عند وجود الآخر ويستحيل عدمه عند وجود الآخر فاذا أراد الله تعالى ان يوجد اللازم الذي هو النتيجة أو العرض اوجد الملزوم الذي هو الدليل أو الجوهر فكل من ايجاد الملزوم وايجاد اللازم بقدرة الله تعالى ولا تتعلق القدرة بالجمع بين الدليل وعدم النتيجة لاستحالة الجمع بين الملزوم وعدم لازمه استحالة ذاتية والقدرة لا تتعلق بالمستحيل الذاتي اه ببعض اختصار (قوله الفكر) قال في القاموس الفكر بالكسر ويفتح اعمال النظر في الشيء كالفكرة والفكرى بكسرهما اه وقال في المختار فكر تأمل والاسم الفكر والفكرة والمصدر الفكر بالفتح وبابه نصر اه (قوله يطلق على المفكر فيه مجازا) أي مرسلا من باب اطلاق المصدر كما هو ظاهر القاموس أو اسم المصدر كما في المختار على اسم المفعول كاطلاق الاعطاء أو العطاء على الشيء المعطى (قوله وعلى حركة النفس في المعقولات لغة) أي تنقلها من بعض المعقولات الى بعض وفي حاشية الناصر اللقاني على المحلي نقلا عن السيد يطلق الفكر على معان ثلاثة الاول حركة النفس في المعقولات أي حركة كانت وهذا هو الفكر الذي يعد من خواص الانسان ويقابله التخيل وهو حركتها في المحسوسات والثاني حركتها من المطلب الذي تتردد في ثبوته كحدوث العالم الى مباديه كتغير العالم وحركتها من مباديه اليه جازمة به اعني مجموع الحركتين وهذا هو المختار فيه وفي جزأيه جميعا الى المنطق والثالث وهو الحركة الاولى من هاتين الحركتين وحدها من غير ان توجد الثانية معها وان كانت هي المقصودة منها وهذا هو الفكر الذي يقابل به الحدس الذي هو عكسه لانه الانتقال

اشارة الى مذهب اهل الحق من انه لا تاثير للعبد في شيء من العلوم وغيرها وسيأتي الخلاف في الربط بين الدليل والنتيجة ان شاء الله تعالى مبسوطا (الفكر) يطلق على المفكر فيه مجازا وعلى حركة النفس في المعقولات لغة

من المبادى الى المطالب اه وفى الآيات البينات مايفيد أن الفكر يطلق أيضا على الحركة الثانية وحدها حيث نقل عن السيد مانصه فان قلت ماذا أريد بالنظر المعرف بما ذكر أمجموع الحركتين كما هو رأى القدماء أم الحركة الثانية كما هو مذهب المتأخرين قلت الظاهر حمله على المعنى الاول اذ به حصل المطلوب لا بالحركة الثانية وحدها ثم نقل عنه أنه فى بعض كتبه لم يحمله على المعنى الاول وأنه نفسه اعترف فى مواضع بحصول المطلوب بالحركة الثانية وحدها وفى الآيات أيضا نقلا عن الناصر لقائل ان يقول ان أريد بالمعقولات مايدركه العقل بذاته بلا واسطة خرج عنها الوهميات والخياليات فتخرج عن حد النظر مع ان مثل قولنا هذا عدو زيد وكل عدو لا يقبل شهادته على من عاداه فهذا لا تقبل شهادته على زيد نظر بلا شبهة وهكذا فى الخياليات وان أريد بها مايدركه العقل بذاته أو بواسطة فيشمل الوهميات والخياليات فقوله أى المحلى بخلاف حركتها فى المحسوسات فيسمى تخييلا لا فكرا مشكل والظاهر ان الشارح أى المحلى وغيره ممن عبر بهذه العبارة ذاهب مع الاقدمين القائلين بان العقل لا يدرك المحسوسات أصلا وانما تدركها الحواس واما على طريق المتأخرين القائلين بأن العقل يدرك المحسوسات أيضا لكن بواسطة الحواس فينبغى ان تسمى حركتها فى المحسوسات فكرا أيضا اه وفى الآيات أيضا ينبغى زيادة القصد فى قوله أى المحلى حركة النفس فى المعقولات ليخرج حركتها فيما يتوارد من المعقولات بلا اختيار كما فى المنام فانها لا تسمى فكرا اه والظاهر ابقاء النفس على حقيقتها لا حملها على العقل كما زعم ليوافق ماتقرر ان المدرك حقيقة النفس وأما العقل وسائر القوى فآلات فى ادراكها (قوله وعلى النظر الاصطلاحى اصطلاحا) أى على مدلوله فهو مرادف له فى الاصطلاح كما فى الشرح الكبير (قوله على الاخير) تصريح بما تفهمه الفاء من رجوع قوله يعرف الى قوله وعلى النظر الاصطلاحى اصطلاحا (قوله بأنه ترتيب أمور الخ) قال عبد الحكيم فى حاشيته على القطب هذا تعريف الفكر عند المتأخرين وعند المتقدمين مجموع الحركتين حركة من المطلوب المشعور به بوجه الى المبادى وحركة منها الى المطلوب المجهول بوجه آخر اه قال الشارح فى كبيره الترتيب فى اللغة جعل كل شئ فى محله وفى الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر والمراد بالامور أمران فأكثر وانما اشترط التعدد فى الامور لان الترتيب لا يمكن الا عند التعدد فان قلت يرد على التعريف التعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها فلا يكون جامعا لان الفصل أمر واحد كالخاصة قلت أما على مذهب الاقدمين فليس التعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها بمرضى عندهم وان وقع أولوه وجعلوه مركبا تقديرا فناطق فى تقدير شئ ناطق فيكون المراد ترتيب أمور فى الذكر أو التقدير وأما المتأخرون فهو جائز عندهم وهو داخل أيضا لانه مركب معنى اذ ناطق فى معنى شئ له النطق لكن الاحسن عندهم أن يعرف بتعريف آخر بأن يقال وضع معلوم أو معلومين للتأدى الى مجهول والمراد بالمعلوم الشئ الحاصل فى العقل سواء كان يقينيا أو ظنيا او عن جهل مركب وسواء كان تصوريا أو تصديقيا فالترتيب فى التصورات كما اذا أردنا أن نتوصل الى معرفة الانسان فانا نقول هو الحيوان الناطق بترتيبه الخاص أعنى تقديم الجنس على الفصل وفى التصديقات كما اذا أردنا ان نتوصل الى معرفة ان الانسان متحرك بالارادة فنوسط بينهما الحيوان ونرتب هكذا كل انسان حيوان وكل حيوان متحرك بالارادة والمراد بالتوصل الى مجهول وصول العقل الى معنى مجهول تصورى أو تصديقى وانما اشترط فى الامور المرتبة ان تكون معلومة لاستحالة تحصيل شئ بما ليس بحاصل واشترط فى المطلوب أن يكون مجهولا لان تحصيل الحاصل محال وطلب حصوله عبث اه ببعض تصرف وبعض زيادة فان قلت استعمال العلم فيما يشمل الظن مجاز فلا يدخل فى التعريف قلت يجوز دخول المجاز فى التعريف عند قيام القرينة الواضحة وهى هنا شهرة استعمال النظر فيما ينتج الظن والمنتج له هو ترتيب الامور المظنونة مع كثرة استعمال العلم فيما يشمل الظن فان قلت اشتراط الجهل بالمطلوب

وعلى النظر الاصطلاحى اصطلاحا فيعرف على الاخير بانه ترتيب امور معلومة للتوصل الى مجهول (لا رباب) اى اصحاب (الحجا) بالقصر اى العقل

ينافى

ينا فى الاستدلال على الشئ ثانيا بعد معرفته أولا بدليل قلت المقصود بالنظر الثانى معرفة وجه دلالة الدليل الثانى على النتيجة أو زيادة الاطمئنان بها لا العلم بها (قوله وأل فيه للكمال) اى للعهد والمعهود العقل الكامل فلا يقال لم يذكر وا من أقسام أل التى للكمال والعهد هنا علمى لان المخاطب يعلم ان المراد العقل الكامل من قوله أخرج نتائج الفكر لان الفكر المنتج انما يكون لصاحب العقل الكامل وليس المراد البالغ نهاية الكمال لما يلزم عليه من القصور بل ماله كمال ما (قوله وفى تصديره) اى التصدير النسبى اذ التصدير الحقيقى انما هو بالبسملة (قوله المشعر ذلك) صفة للتصدير واسم الاشارة يرجع اليه من وضع الظاهر موضع الضمير (قوله بان مقصوده علم المعقول) أقول قد يقال ان كانت الاضافة فى علم المعقول للاستغراق فباطل اذ مقصوده فى المنطق فقط أو للجنس وردان الجنس يتحقق فى كل نوع من أنواعه فلا اشعار حينئذ بخصوص المنطق أو للعهد والمعهود خصوص المنطق وردان التصدير بما ذكر لا يشعر بخصوصه لتداول الاصوليين والمتكلمين هذه الالفاظ هذا ان أبقى قوله علم المعقول على معناه الاضافى فان أريد به المعنى العلمى لخصوص المنطق وردعليه ما ورد على احتمال العهد ويمكن الجواب باختيار الثانى ومنع اشتراط الاشعار بخصوص المقصود فى أصل براعة الاستهلال وادعاء كفاية الاشعار بجنسه فى أصلها وباختيار الثالث والرابع ومنع عدم اشعار ما ذكر بخصوص المنطق لان تداول النتائج عند غير المناطقة دون تداولهم بكثير ولا يخفى على أحد انه ليس فى مجرد الاتيان بالفاظ متداولة عند المناطقة تصريح بان مقصوده علم المنطق حتى يحسن ان ينفوه بانه لا يصح التعبير بالاشعار وانه كان عليه ان يقول ما يصرح بمقصوده (قوله براعة الاستهلال) الاستهلال فى الاصل أول ظهور الهلال ثم استعمل فى مطلق افتتاح الشئ والبراعة مصدر برع بضم الراء وفتحها اذا فاق اقرانه فى العلم أو غيره فاضافة البراعة الى الاستهلال على معنى فى أى البراعة فى الاستهلال اى ابتداء الكلام (قوله روحانى) نسبة الى الروح من نسبة مشابه الشئ اليه ووجه المشابهة ان كلا من العقل والروح أمر خفى والالف والنون زائدتان فى النسب للتأكيد وقوله به تدرك النفس الباء للآلة وتقديم المجار والمجرور ليس للحصر بل للاهتمام لشرف العقل على بقية آلات الادراك من الحواس الظاهرة والباطنة وفى كلامه جرى على التحقيق من ان المدرك حقيقة النفس والعقل آلة كما قدمناه وقوله العلوم أى المعلومات أى التى شأنها ان تعلم فصح تسلط الادراك عليها وقوله الضرورية أى الحاصلة لا عن نظر والنظرية أى الحاصلة عنه (قوله أسلم الاقوال) أى فى العقل فيها ما حكى عن القاضى وامام الحرمين انه العلم ببعض الضروريات أى ببعض مصدوقات الواجب والجائز والمستحيل بحيث يقول فى بعض الواجبات لا بد منه ككون الواحد نصف الاثنين وفى بعض المستحيلات ممتنع ككون الواحد نصف الاربعة وفى بعض الجائزات كجلوس زيد لا أن مرادهما ان العقل تصور حقائق الواجب والجائز والمستحيل وان كان هو ظاهر كلام الشيخ السنوسى فى شرح الصغرى والوسطى وبسط الاقوال وردها فى الشرح الكبير (قوله أبحاث نفيسة) قد نقلنا أحاسنها وسيأتى معنى البحث لغة وعرفا فى فصل مباحث الالفاظ (قوله وشحنا بها الشرح) التوشيح الباس الوشاح وهو ملبوس ينسج من أدم يتخذه نساء العرب وترصعه بالجواهر وتجعله بين عاتقها وكشحها فى كلامه اما مجاز مرسل فى وشحنا بان يكون استعماله فى لازمه وهو التحسين أو استعارة مصرحة تبعية فيه بان يكون شبه تحسين الشرح بالابحاث بتزيين المرأة بالوشاح أو استعارة مكنية فى الشرح حيث شبهه بعروس تلبس الوشاح أو فى الابحاث الشريفة حيث شبهها بالوشاح ووشحنا على كل منهما تخييل (قوله وحط الخ) من عطف السبب على المسبب لان حط الحجب سبب لاخراج النتائج أو المعلول على علته الغائية لان غاية حط الحجب اخراج النتائج أفاده فى الكبير (أقول) الظاهر ان المسبب والعلة الغائية للحط المذكور خروج النتائج لا اخراج الله اياها فلعل جعله مسببا عن الحط وعلة غائية له باعتبار اثره وهو الخروج فتأمل والحط فى الاصل الازاحة الحسية من علو الى سفل فتجوز به هنا الى مطلق الازاحة الحسية لعلاقة الاطلاق والتقييد ثم

وأل فيه للكمال وفى تصديره الكتاب بالنتائج والفكر والعقل المشعر ذلك بان مقصوده علم المعقول براعة الاستهلال وهى أن يذكر المتكلم فى اول كلامه ما يشعر بمقصوده والعقل نور روحانى به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية وهذا اسلم الاقوال وفى هذا البيت ابحاث نفيسة وشحنا بها الشرح (وحط) أى ازال ووضع (عنهم) أى أرباب الحجا (من سماء العقل)

الى الازاحة المعنوية لعلاقة المشابهة (قوله بدل) أى بدل بعض من كل على ما قرره شيخنا الشارح فى درسه أو بدل اشتمال (قوله من مجموع الجار والمجرور) أقول هذا هو الظاهر فيما اذا كان الجار الثانى غير الاول لفظا كما هنا ويحتمل اذا كان عينه ان يكون المبدل منه المجرور الاول والبدل المجرور الثانى ولا دخل للحرف فى الابدال وانما أظهر مع البدل ايضاحا يفيده هذا قول غير واحد فى كثير من المجرورات ان المجرور بدل من المجرور قبله باعادة العامل لكن يرد عليه تصريح بعضهم بوجوب حذف عامل البدل فتأمل (قوله أعنى عنهم) أقول لا وجه لهذه العناية ولو قال اى عنهم يعنى عن عقلهم الذى كالسماء لكان وجيها (قوله فمن الخ) فرع على التفسير المذكور ثلاثة أشياء الاول كون من بمعنى عن والثانى كون أل عوضا عن الضمير وقد جرى فى هذين على مذهب الكوفيين اذ البصريون لا يجيزون نيابة بعض الحروف عن بعض اطرادا ويحملون مايوهم ذلك على الشذوذ او التجوز فى الفعل بتضمينه معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ولا تعويض أل عن الضمير ويحملون مايوهم ذلك على حذف الضمير والثالث كون الاضافة فى سماء العقل من اضافة المشبه به الى المشبه كما فى لجين الماء والتسمية بالمشبه به والمشبه باعتبار ما كان قبل حذف اداة التشبيه لفظا وتقديرا وتناسى التشبيه قصدا للمبالغة لان اضافة المشبه به الى المشبه من فروع التشبيه البليغ وهو ما حذفت فيه الاداة كذلك ولما كان فى هذا توسع بحذف الاداة أطلق عليه المصنف فى شرحه المجاز بمعنى التوسع لا بمعنى المجاز المصطلح عليه عند البيانيين كذا حمله عليه الشارح فى كبيره وتجويز بعض تشبيه العقل بالفلك الاعظم فى النفس على طريق الاستعارة المكنية وجعل السماء تخييلا يرد بان السماء ليست من لوازم الفلك الاعظم وخواصه بل هى جرم آخر مستقل بنفسه كما لا يخفى على من له أدنى المام بفن الهيئة ولو جعلت الاستعارة المكنية بتشبيه العقل بالنجم فى الاهتداء بكل لكان وجيها فاعرفه (قوله ومن بيانية) يصح ان تكون ابتدائية أى كل حجاب ناشئ من الجهل كالبلادة (قوله لكونه محلا الخ) أى فالجامع كون كل محلا لاطلوع مطلق شموس وقوله المعنوية صفة لشموس بدليل المقابلة بعد وحينئذ فلا يصح ان يكون قول الشارح شموس المعارف من اضافة المشبه به الى المشبه بل فيه استعارة مصرحة حيث شبه أصول المعارف وأمهاتها بالشموس بجامع كثرة نفع كل والنسبة فى المعنوية الى المعنى من نسبة الجزئيات الى كلياتها (قوله لظهور شموس الاشراق) التعبير أولا بطلوع وثانيا بظهور للتفنن واضافة شموس الى الاشراق من اضافة الموصوف الى الصفة والاشراق الاضاءة وأما الشروق فهو الطلوع وباب فعله دخل (قوله الحسية) نسبة الى الحس وهو الادراك بالحاسة الظاهرة وهى هنا البصر من نسبة الشئ الى متعلقه بكسر اللام (قوله لكونه يحجب العقل الخ) أى فالجامع ان كلا يحجب أى يمنع (قوله عن الادراكات) أقول أى عن ان يكون آلة فى الادراكات فلا ينافى ما مر أن المدرك حقيقة النفس ومن نسب اليه الادراك فقد تجوز وقوله المعنوية اى المتعلقة بالمعانى لا بالمحسوس فالوصف مخصص وكذا ان جعلت الادراكات بمعنى المدركات فان أريد ان الادراكات نفسها معنى من المعانى كان الوصف لازما أتى به ليقابل به قوله الآتى الحسية لكن جعل الحسية فيما يأتى صفة للشئ المدرك يبعد هذا الاحتمال (قوله وكل من السحاب والجهل وجودى) أى فتناسب طرفا التشبيه (وأقول) اما كون السحاب وجوديا فظاهر وأما كون الجهل وجوديا ففيه ان الوجودى منه انما هو الجهل المركب اما البسيط فلا لانه عدم العلم بالشئ مما من شأنه العلم به ولذلك كان بين البسيط والعلم تقابل العدم والملكة وبين المركب والعلم تقابل الضدين والمقصود هنا ما يعمهما ويجاب بانه أراد ان الجهل فى الجملة وجودى وقد اختلف فى حقيقة السحاب فذهب الحكماء الى أنها أبخرة تصاعدت وانعقدت ونقل السيوطى فى كتابه الهيئة السنية فى الهيئة السنية آثارا فيه فى بعضها انه ثمر شجرة فى الجنة (قوله حتى للانتهاء) توجيه ذلك ان يراد بالمعرفة المعرفة الكاملة ويقدر ان الازالة تدريجية بان يزال حجاب أوائل العلوم ثم حجاب أواسطها ثم حجاب بقيتها أشار له ابن يعقوب كذا فى حاشية شيخنا العدوى على شرح المصنف وبه يندفع

بدل من مجموع الجار والمجرور أعنى عنهم أى عن عقلهم الذى كالسماء فمن بمعنى عن وأل فى العقل عوض من الضمير والاضافة فى سماء العقل من اضافة المشبه به الى المشبه (كل حجاب) مفعول حط (من سحاب الجهل) أى الجهل الذى كالسحاب ومن بيانية وشبه العقل بالسماء لكونه محلا لطلوع شموس المعارف المعنوية كما ان السماء محل لظهور شموس الاشراق الحسية والجهل بالسحاب لكونه يحجب العقل عن الادراكات المعنوية كما ان السحاب يحجب الناظر عن ادراك الشمس الحسية وكل من السحاب والجهل وجودى (حتى) للانتهاء اى الى ان (بدت) أى ظهرت (لهم شموس المعرفة)